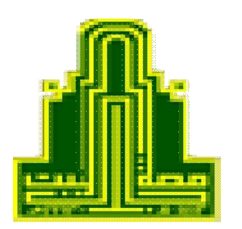
بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان :

أثرالحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

محمد صبحي عبدالله الحميدي

إشراف

الدكتور جمال عادل الشرايري

2011

ب

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

محمد صبحي عبدالله الحميدي

الرقم الجامعي(0920504010)

إشراف

الدكتور جمال عادل الشرايري

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور جمال عادل الشرايري	مشرفاً ورئيساً	....
الدكتور محمود علي الجبالي	عضواً	....
الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً	....
الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	....

قُدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال و الأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ :

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

چ ى ي ٻ ٻ چ

البقرة: ٢٦٩

صدقَ اللهُ العظيم

إهداء

إلى من إليه أنتمي ....

إلى من علّمني الصدق والصبر والإقدام ....

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

اسأل الله أن يدخله فسيح جناته ....

إلى من الجنة تحت أقدامها ....

إلى رمز الوفاء والعطاء ....

إلى أمي الغالية

أطال الله في عمرها ....

إلى رفيقة دربي ....

إلى زوجتي الغالية

أدامها الله ....

إلى شموع حياتي ....

إلى أولادي : ميس وسلمى وعبدالله ....

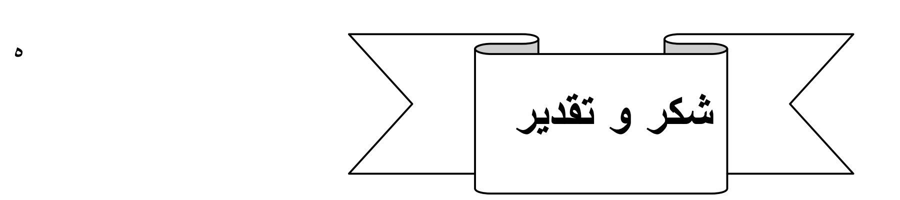
أسل الله أن يحفظهم ....

إلى جميع الأهل والأصدقاء ....

لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع ....

الباحث

محمد صبحي عبدالله الحميدي



الحمد والشكر لله ربِ العالمين سبحانهُ وتعالىَ عمّا يصفون ، الذي أكرمنا عن سائر الخلق بالعقل مفتاح العلم والمعرفة ، والشكر لمن بسنتهِ نقتدي خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمّد عليه أفضل الصلاة والتسليم .

ومن لم يشكر الناس لا يشكر الله ، فكل الشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي الدكتور جمال عادل الشرايري على بذله الجهد الكبير في إشرافه لإتمام هذه الدراسة وعلى وقته الثمين في مناقشته لي، مع خالص الأحترام والأمتنان والتقدير.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بالتكرم والموافقة على حضورهم ومناقشتي هذه الدراسة بكفاءة علمية وسعة صدر.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين في جامعة آل البيت بصفة عامة وفي كلية إدارة المال والأعمال بصفة خاصة لما قدموه لي من تعاون في هذه الدراسة وتحكيم الاستبانة ، الدكتور محمد الرحاحلة ، الدكتور قاسم العواقلة ، الدكتور عبد الرحمن الدلابيح ، الدكتور عودة بني أحمد ، الدكتور سيف الشبيل ، الدكتور وليد العواوده ، الدكتور حسين الزيود ، الدكتور إبراهيم بطاينة ، الدكتور محمود جرادات ، الأستاذ الدكتور " محمد مروان" السمان.

وأتقدم بالشكر إلى الأساتذه من خارج جامعة آل البيت الذين قاموا بتحكيم استبانة هذه الدراسة ،الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الشحادة ، الأستاذ الدكتور يوسف سعادة ، الدكتور وليد زكريا صيام، الأستاذ الدكتور حسين دحدوح ، الدكتور ميشيل سويدان ،الدكتورة عبير خوري ، الدكتور محمد المومني ، الدكتور سمير البرغوثي .

ويسعدني أن أتقدم بالشكر من جميع العاملين في البنوك التجارية الأردنية ومدققي حساباتها، لما قدموه من تعاون واحترام.

لهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

الباحث

محمد صبحي عبدالله الحميدي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدّراسة

" أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان "

إعداد

الطالب : محمد صبحي عبدالله الحميدي

إشراف

الدكتور: جمال عادل الشرايري

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وذلك من خلال بيان أثر المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية مقيساً بمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحاكمية المؤسسية وأثره على المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية.

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على استبانة تم صياغة فقراتها، وقام بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة في البنوك التجارية الأردنية، ومدققي حساباتها القانونيين، وقد تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام (SPSS) للعلوم الاجتماعية، وعدد من الأساليب الإحصائية من خلال الإحصاء الوصفي، كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار الانحدار المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي : وجود أثر ذو دلالة إحصائية إيجابية مرتفعة للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، وأهمها ضرورة سعي البنوك التجارية الأردنية إلى تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في الحاكمية، وتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وتعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين، وضرورة قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه ومسؤولياته على نحو فعّال في ظل الحاكمية المؤسسية.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: مخطط الدراسة

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

ثامناً : منهجية الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

عاشراً: ما يميّز هذه الدراسة

الحادي عشر: حدود الدراسة

الثاني عشر : التعريفات الإجرائية

أولاً – المقدمة : Introduction

أشارت تقارير البنك الدولي International Bank عام ١٩٨٩م إلى مفهوم الحاكمية Governance كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد المالي من خلال دور الإدارة الرشيدة في تقليل المخاطر، والمساعدة في جذب رؤوس الأموال وتحسين الأداء، وذلك لمواجهة قلق المساهمين، وأصحاب المصالح حول ممارسة النفوذ من قبل المديرين التنفيذيين للشركات التي يساهمون فيها[١].

ويمكن اعتبار أنّ ما حدث في عدد من دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية عام ١٩٩٧م من أزمات مالية ، وانهيار شركات كبرى مثل شركة إنرون Enron لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام٢٠٠١م، وشركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م، إشارةً للفساد الإداري والمالي والمحاسبي، وذلك لعدم الصدق في التعبير عن الأحداث والعمليات والظروف الاقتصادية. مما أدى إلى تعثر الأسواق المالية وتراجع الاستثمارات فيها وعدم وجود الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لتلك الشركات، وبسبب افتقاد المعلومات المحاسبية لأهم خصائص جودتها المفيدة الملاءمة والموثوقية[٢].

ونتيجة ذلك زاد اهتمام كثير من المنظمات والهيئات الدولية والمحلية بمفهوم الحاكمية المؤسسية، والتشجيع على الالتزام بتطبيقها في المؤسسات المالية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال : تم تشكيل لجنة (كاد بوري) لوضع إطار للحاكمية المؤسسية عُرفت باسم Cadbury Best Practice عام ١٩٩٢م في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development

---

للمزيد انظر:

[١] زكريا الدوري، واحمد الصالح، **إدارة الأعمال الدولية–منظور سلوكي واستراتيجي**–الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٤٥٩.

[٢] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى،منشورات ذات السلاسل،الكويت،١٩٩٠، ص، ص، ص ١١٠ ، ١٩٤،١٩٥.

حيث أصدرت مبادئ الحاكمية المؤسسية في النشرة الأولى عام ١٩٩٩م تحت عنوان (Principles of Corporate) وتم تعديلها إلى ستة مبادئ عام ٢٠٠٤م[١].

قام البنك المركزي محلياً بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لعام ٢٠٠٧م، بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً لما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation and Development ، وكذلك الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ليصارَ إلى تطبيقه اعتباراً من ٣١/١٢/٢٠٠٧م[٢].

وقد أثارت الأزمات والانهيارات المالية العديد من التساؤلات، حول الإدارة، وإلى أي مدى يمكن حدوث التلاعب من قبل إدارة الشركات خاصة المساهمة منها ، بصورة تضر باستثمارات المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة.

ونشأت من بين هذه التساؤلات فكرة البحث لدى الباحث وهي أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، على اعتبار أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يمثل الحل السريع في مواجهة خطر التعرض لأزمات، وانهيارات مالية جديدة.

---

[١] علاء فرحان طالب، وإيمان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان،الأردن،٢٠١١، ص، ص ٣٤، ٣٥.

للمزيد انظر :

[٢] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية للبنوك في الأردن لسنة ٢٠٠٧**

ثانياً – مشكلة الدراسة : The problem of the study

تتميز الشركات المساهمة باعتبارها وسيلة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة، بأنّ لها خاصيتان ترتبطان بالمحاسبة الخاصية الأولى: وهي خاصية استمرار تلك الشركات وهو ما بني عليه مفهوم، أو فرض الاستمرار في المحاسبة أما الخاصية الثانية: فهي خاصية انفصال الملكية عن الإدارة، أو ما يعرف بظاهرة الملكية الغائبة (Absentee Ownership) وما يتعلق بالمفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة، فقد ظهرت أهمية الدور المحاسبي وما يتطلبه من ضرورة مقابلة المجهودات بالمنجزات، كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها. وأدى انتشار الشركات المساهمة إلى تطور المحاسبة مهنياً، ففي معظم دول العالم تدخلت الحكومات بتشريعات تضمن حداً أدنى من المعلومات، وذلك لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية، وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين لتوجيه استثماراتهم [1].

وساهمت نظرية الوكالة (Agency Theory) وما ارتبط فيها من المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض في المصالح بين الإدارة التنفيذية من جهة، وبين المساهمين، وأصحاب المصالح من جهة أخرى، في ضرورة وجود مجموعة من المبادئ التي تعمل على الحد من التلاعب المالي و الإداري، الذي قد تقوم به الإدارة بهدف تعظيم مصالحها الخاصة، باعتبارها الجهة التي تتحكم بزمام الأمور داخل الشركات [2]. حيث أصبحت قضية الحصول على المعلومات المحاسبية، وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على المستثمرين[3].

وفي ظل غياب الحاكمية المؤسسية في بعض المؤسسات الخاصة، شهد الاقتصاد الأردني مشاكل اقتصادية ومالية عديدة، ومثال ذلك : قضية إفلاس شركة (Global Business) التي عُرفت بقضية التسهيلات الائتمانية، والتي انعكست سلباً على المناخ الاستثماري في الأردن(الشحادات ،٢٠٠٨)، وأدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح ذات العلاقة، خاصة

للمزيد انظر :

[1] الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، مرجع سابق، ص، ص ٢٠، ٢١.

[2] ريتشارد شرويدر، وآخرون، " **نظرية المحاسبة** "، تعريب، خالد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية،٢٠٠٦، ص، ص ١٦٢، ١٦٣.

[3] مصطفى السعدني، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مقدم إلى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) الإمارات العربية المتحدة ، في الفترة من ٤– ٥ ديسمبر٢٠٠٧، ص ٤.

المستثمرين الحاليين، وافتقاد المستثمرين الثقة في المعلومات المحاسبية، الواردة في القوائم والتقارير المالية لتلك المؤسسات [(١)].

وبناءً علي ما سبق، تم حصر مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن إجابة السؤال الرئيسي التالي وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية.

السؤال الرئيسي :

هل يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل يوجد أثر لمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية؟

٢- هل يوجد أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية ؟

٣-هل يوجد أثر لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية ؟

٤- هل يوجد أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

٥- هل يوجد أثر لمبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية ؟

٦- هل يوجد أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية ؟

ثالثا – أهداف الدراسة : Objectives of the study

وجهت الأزمات المالية التي أصابت بعض الشركات في مختلف دول العالم الأنظار إلى مفهوم الحاكمية المؤسسية وضرورة تطبيقه بصورة سليمة فعّالة، لمواجهة احتمال حدوث أزمات مالية جديدة ، كما سعى العديد من الباحثين والمهتمين إلى دراسة موضوع الحاكمية المؤسسية من جوانب مختلفة.

كما سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو قياس أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي :-

١- قياس أثر مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

٢- قياس أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

٣- قياس أثر مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

---

[١] محمد قاسم عبدالله الشحادات ، " **أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص، ص ٣،٢.

٤- قياس أثر مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية.

٥- قياس أثر مبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومات المحاسبية.

٦- قياس أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية.

محاولة إعادة الثقة في الأسواق المالية، بعد سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية، التي تعرضت لها تلك الأسواق، بهدف حماية أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين .

وقد برزت أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه من خلال ما يلي :

- الإطلاع على الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعميق المعرفة في هذا المجال، كمرحلة جديدة في ممارسة أسلوب الإدارة الرشيدة .
- الكشف عن الأثر المتوقع للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال نتائج هذه الدراسة، وتقديم توصيات، والتي يتطلع الباحث الإستفادة منها من قبل البنوك التجارية الأردنية.

خامساً – فرضيات الدراسة : Hypotheses

على ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، ومن ثم الأهداف المحددة لها، قامت الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تفرعت عنها ست فرضيات فرعية، واتخذت هذه الفرضيات في صورها الصفرية أو العدمية Null Hypothesis الشكل التالي:-

<u>**الفرضية الرئيسية**</u>

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

<u>وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الست التالية :</u>

$H0_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية

$H0_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

$H0_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية.

H0$_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية علـــى جــودة المعلومات المحاسبية.

H0$_5$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصـــاح و الشــفافية علـــى جــودة المعلومـــات المحاسبية.

H0$_6$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جــودة المعلومـــات المحاسبية.

سادساً – مخطط الدراسة : Scheme of the study

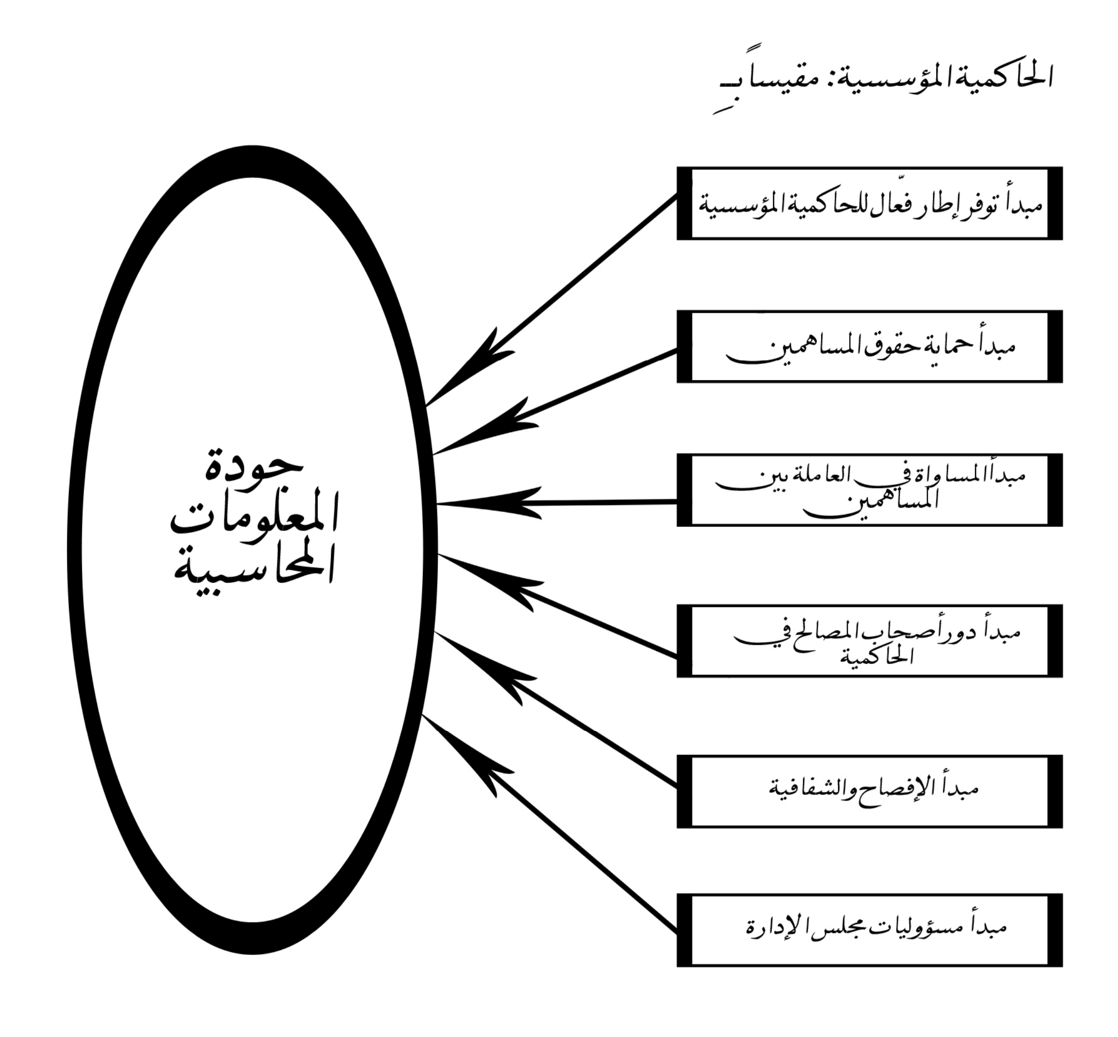
تم تصميم مخطط توضيحي للدراسة يمثل أثر المتغيرات المستقلة (الحاكمية المؤسسية بمبادئهـــا) على المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية).

المتغير المستقل

Independent variable

المتغير التابع

Dependent variable



الشكل رقم (١)
المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج الدراسة

سابعاً – مجتمع وعينة الدراسة : Society and the study sample

تكوّن مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (١٣) بنكاً، وشملت عينة الدراسة المدققين الداخليين العاملين في الإدارات العامة في البنوك التجارية الأردنية وعددهم (٧٨) مدققاً، والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية وعددهم (١٦) مدققاً.

ثامناً – منهجية الدراسة : Methodology of the study

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وقياس الأثر بين متغيرات الدراسة، واعتمدت على المنهج المسحي في الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام أساليب إحصائية متعددة بواسطة (spss).

تاسعاً– الدراسات السابقة : Previous Studies

(أ) الدراسات العربية :–

١– **دراسة (آل غزوي، ٢٠١٠)**[1] بعنوان : " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة، في المملكة العربية السعودية، وقام الباحث بجمع ومعالجة وتحليل القوائم المالية التي شملت ٨٩ شركة، وقام بتحليل بياناتها عبر مؤشر الإفصاح كأداة قياس لنموذج الدراسة، وباستخدام البرامج الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في السعودية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية العائلية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركز الملكية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة في الشركات المساهمة العامة في السعودية، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية.

٢–**دراسة (مطر ، ٢٠٠٩)**[1] بعنوان : " أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية".

---

[1] حسين آل غزوي ، " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر النظم المحاسبية، والمعايير المهنية التي تحكم تطبيق هــذه النظم، في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمــة، المطبقــة فــي الشــركات المســاهمة العامــة الأردنية.وقد أجريت الدراسة على عينة تم اختيار أفرادها وعددهم(٧٦) فرداً من ثــلاث فئــات هي:البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين.

كشفت الدراسة بعد تحليل بيانات الاستبانة، واختبار فرضياتها باستخدام اختبار(t)واختبار التباين الأحادي إلى مجموعة من النتائج، تتلخص فيما يلي:

- لكل من النظم المحاسبية والمعايير المهنية بفروعهما المختلفة دور في تعزيز فاعلية وكفــاءة نظم الحوكمة للشركات، تتراوح أهميته النسبية بين مهم ومهم جداً، فيما عدا النظام المحاسبي الاجتماعي الذي تراوحت أهميته النسبية بين قليل الأهمية ومتوسط الأهمية.

٣- **دراسة (محفوظ، ٢٠٠٩)**[٢] بعنوان :" نموذج محاسبي مقترح لقياس أثــر تطبيــق قواعــد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار نموذج محاسبي اقترحه الباحث لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكميــة المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمــان، وقــام الباحــث بجمع البيانات من مصدرين الأول: عن المتغيرات المستقلة (قواعد الحاكمية المؤسسية) بواسطة استبانة والثاني: عن المتغير التابع (قيمة الشركة) من خلال قاعدة البيانات التاريخية المنشــورة عن بورصة عمان. وبتحليل بيانات الاستبانة باستخدام (spss) توصلت الدراســة إلــى وجــود علاقة موجبة بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية، وقيمة الشركة في بورصة عمان.

٤-**دراسة (الشحادات ، ٢٠٠٨)**[١] بعنوان : " أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنيــة لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان "

---

[١] محمد عطية مطر ، " **أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشــركات المســاهمة العامــة الأردنية** " ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٣٦ ، العدد ٢ ،٢٠٠٩، ص، ص ٤٥٩ – ٤٧٦ .

[٢] أحمد محفوظ،:" **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشــركة فــي ضــوء التجــارب العالمية وواقع بورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان.ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة المكون من (١١٧) مؤسسة شملت مكاتب الوساطة المالية والبنوك والتأمين. وتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال (T-test و Independent Sample).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- أن المستثمر المؤسسي في الأردن يولي أهمية لجميع مبادئ الحاكمية المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها.
- هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، تبعاً للقطاع الذي ينتمي له المستجيب سواءً أكان في قطاع التأمين،أم قطاع البنوك وشركات الوساطة.

٥- **دراسة(مراد ،٢٠٠٨)**[٢] بعنوان: " دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتوزيع استبانة عشوائيه على أفراد عينة الدراسة التي شملت مراجعي الحسابات الداخليين في الشركات المساهمة، والمديرين الماليين في تلك الشركات والمحاسبيين القانونيين، وتم استخدام برنامج(spss v 13) لإجراء التحليل الإحصائي على البيانات، التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بالمراجعة الداخلية أهمها :-

- التبليغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر وفاعلية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في الشركة.
- المساعدة في إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية.
- مساعدة المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة

---

[١] محمد قاسم عبدالله الشحادات ، " **أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

[٢] درويش فيصل مراد ، " **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية** " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، ٢٠٠٨.

- مساعدة لجنة المراجعة في الكشف عن حالات الغش والتلاعب في الشركة.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح.

٦- **دراسة (قباجه،٢٠٠٨)**(١) بعنوان : "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد استبانة، وتوزيعها على ٢٨ شركة، مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام ٢٠٠٥ .

وقد توصلت الدراسة بعد تحليل بيانات الاستبانة واختبار فرضياتها باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد إلى مجموعة من النتائج تتلخص بما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة، وبين العائد على حق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته، والقيمة السوقية إلى الدفترية.
- العلاقة بين فاعلية الحاكمية المؤسسية، وتباين سعر السهم اليومي جاءت النتيجة مختلفة مع حقيقة أن الشركات الأكثر جودة في ممارسة الحاكمية، أكثر قدرة على التحوط ، كما أن الممارسة السليمة للحاكمية تحد من حساسية صافي التدفقات النقدية للأحداث السلبية، التي تزيد من ثقة المستثمر في السوق، ومن ثمّ التقليل من التباين من أسعار الأسهم.

٧- **دراسة (مطر ونور ،٢٠٠٦)** (٢) بعنوان : "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية،ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها ٢٠ شركة، أي ما يعادل ٣٢% من حجم مجتمع الدراسة. وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانه شملت أسئلة تغطي

---

١ عدنان قباجه ،"**أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨.

٢ محمد مطر، وعبد الناصر نور،"**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد الثالث،العدد الأول،٢٠٠٧.

ستة محاور رئيسية، يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية للشركات.

واستخدم الباحثان في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى نوعين من الاختبارات الإحصائية هما: اختبار (T) للعينة الواحدة، واختبار (مان-ويتني) وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي :

- إنّ مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً ، ولكن بمستوى عام مقبول، أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل إلى صالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي، أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فترسخ بشكل رئيسي في: عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة، وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات الإدارة، وعدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها،ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة، كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

٨- **دراسة (أبو زر ، ٢٠٠٦)**[1] **بعنوان :** " استراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة ما يلي:

- إن هناك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام ١٩٩٩.
- إن هناك اتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD لعام ٢٠٠٤ ، إلا أنه قد تبين عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشأن ما يتعلق بعدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستيلاء، كحجاب واق للإدارة، ومجلس الإدارة ضد المساءلة، وبإزالة أية عوائق لعملية التصويت عبر الحدود، وبأن تسمح العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العمومية للمساهمين للمعاملة العادلة لجميع المساهمين،كما يجب أن لا تجعل هذه العمليات والإجراءات صعبة، وبدرجة غير ملائمة أو أن تكون عملية

---

[1] عفاف إسحق محمد أبو زر ، " **استراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦.

توزيع الأصوات مكلفة، وبوجوب أن يشمل الإفصاح على المعلومــات الهامــة والجوهريــة مواضيع تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين.

- لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقــارير الســنوية للشــركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي الأردني.

٩- دراسة (خليل ، ٢٠٠٥) [1] بعنوان: " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومــات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور حوكمة الشركات في تحقيق جــودة المعلومــات المحاســبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، حيث أجريت هذه الدراسة في مصــر علــى شــركات السمسرة المسجلة في البورصة المصرية البالغ عددها ١٢٠ شركة وبعد استبعاد ٢٠ شركة منها أصبح مجتمع الدراسة ١٠٠ شركة، والعينة ٨٠ شركة ،قام الباحث باستخدام برنــامج التحليــل الإحصائي spss للعلوم الاجتماعية؛ لاختبار فرضيات الدراسة من خلال الأساليب الإحصــائية وهي: التوزيعات التكرارية ، والتوزيعات النسبية، واختبــار فريــدمان، ومعــاملات الارتبــاط سبرمان وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من مزايا مختلفة تحد مــن الكثيــر مــن المشاكل التي تواجهها هذه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقــة فــي المعلومات المحاسبية.
- وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات، وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- وجود ارتباط معنوي بين جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشــيط حركــة ســوق الأوراق المالية.

١٠- دراسة (الهنيني ، ٢٠٠٤) [2] بعنوان: "تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشــركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطوير نظام الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

---

١ محمد أحمد إبراهيم خليل،" **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق الماليــة "دراسة نظرية تطبيقية"** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول،٢٠٠٥.

٢ إيمان حامد الهنيني ، "**تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحســابات الخارجي** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤م.

وقد بينت الدراسة ما يلي :

- إن تطوير نظام للحوكمة في الشركات له أثر ايجابي على أداء المنشأة وعلى تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة.
- ينتج عن تطوير نظام للحوكمة زيادة التزام الشركات بتعليمات الإفصاح.
- يعزز تطوير نظام للحوكمة من استقلالية المدقق الخارجي للحسابات.

١١- دراسة(جمعه ،٢٠٠٣) [١] بعنوان: "التحكم المؤسسي وأبعاد التطوير في مهنة التدقيق الداخلي ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر آليات الحوكمة في الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات الحوكمة في الشركات المرتبطة بالعميل وبين جودة التقارير المالية،وفعالية عملية التدقيق.
- إن أثر متغيرات جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق تأثيراً بآليات الحوكمة في الشركات المرتبطة بالعميل هي إنجاز عملية التدقيق في الوقت المناسب.

ب- الدراسات الأجنبية :-

١- دراسة (Coleman & Biekpe,2006)[٢] بعنوان :" العلاقة بين حجم تكوين المجلس وازدواجية المدير التنفيذي وأداء الشركات : تجربة غانا " .

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق غانا للأوراق المالية للفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠١ واستخدم الباحثان الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة التي توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

* الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات.

---

[١] احمد حلمي جمعه ، " **التحكم المؤسسي وأبعاد التطوير في مهنة التدقيق الداخلي** " ، المجلة العلمية ، العدد الثاني ،٢٠٠٤، ص ، ص ٢١٣ – ٢٣٧.

[2] Coleman, A. and Bike, N. " **The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm performance: Experience From Ghana**", Journal of Corporate Governance. 2006 , pp,623-909.

* أدت زيادة جودة الحاكمية المؤسسية من حيث(البيئة القانونية، ووجود رقابة داخلية، وجــودة المعلومات وإمكانية الحصول عليها بسهولة) إلى تحسين الأداء المالي للشركات.

٢- **دراسة (Kipper & Lover,2003)** [١] بعنوان : " الحاكمية المؤسســية حمايــة المســتثمر والأداء في الأسواق الناشئة ".

أعدت الدراسة من قبل البنك الدولي حيث هدفت إلى استكشاف الاختلاف بين آليــات الحاكميــة المؤسسية على مستوى الشركة وعلاقتها بالبيئة القانونية على مســتوى القطــر والعلاقــة بــين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي مقاساً بـِ To pin's q القيمة السوقية للشركة.

وباستخدام البيانات المالية من التقارير المعدة مــن قبــل Credit Lyonnais Securities (CISA) Asia تم إنشاء تدرج للحاكمية المؤسسية تتعلق بـِ ٤٩٥ شركة من ٢٥ سوقاً من الأسواق الناشئة في ١٨ قطاعاً من القطاعات الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى :

* أن شركات الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة لديها تدرج منخفض في مســتوى الحاكميــة مقاسه بـِ (الانضباط،الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، النزاهة،والوعي المجتمعي).

* ارتبط مستوى الحاكمية المؤسسية للشركة ارتباطاً موجباً باتساق المعلومات، وحجم المشروع، ونمو المبيعات، وحجم الأصول غير الملموسة.

* الحاكمية المؤسسية ترتبط ارتباطاً موجباً مع القيمة السوقية، والأداء التشغيلي.

٣- **دراسة (Drabbet & Zimmermann, 2003)**[٢] بعنوان : " الحاكمية المؤسســية والعوائــد المتوقعة : حالة ألمانيا ".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي على عينة شــملت ٢٥٣ شركة في ألمانيا،وتم قياس جودة الحاكمية المؤسسية بالاعتماد على ٣٠ مؤشراً من مبادئ الحاكمية المؤسسية وتمثل التساؤل الجوهري في الدراسة فيما إذا كان اختلاف مســتوى جــودة

---

[1] Kipper ,L.F, and Lover, I, "**Corporate Governance Investor Protection and Performance in Emerging Markets**". Journal of Corporative Finance 195, 2003,pp 1-26.

[2] Drabbet, W. Schillhofer, A. and Zimmermann, H. " **Corporate Governance and Expected Returns : The case of Germany"**, working paper, University of Basel,2003.

الحاكمية المؤسسية يفسر اختلاف مستويات الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي مقيساً بـ Tobin`s q .M/B .

استخدم في الدراسة استبانة مكونة من ٣٠ مبدأ من مبادئ الممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* هناك علاقة موجبة بين مستوى جودة الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة.

* الشركات التي تمارس الحاكمية المؤسسية بصورة سليمة لديها مبيعات أعلى.

* الشركات التي تمارس الحاكمية المؤسسية بصورة سليمة ارتبطت بوضع أفضل من حيث استعداد المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم هذه الشركات.

٤ – دراسة(Asian Development Bank Institute,2004)[1] بعنوان: " الحاكمية المؤسسية في آسيا : أدلة حديثة من اندونيسيا وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند ".

ارتكزت الدراسة إلى افتراض اتسع انتشاره وهو أن ضعف الحاكمية المؤسسية أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧م، ولبيان أثر ممارسة الشركات لمظاهر الحاكمية المؤسسية خاصة معاملة الأقلية على الأداء المالي حيث تم دراسة عينة شملت ٣٠٧ شركة في كل من اندونيسيا، وكوريا، وتايلاند، وماليزيا، مدرجة في الأسواق المالية لدولها، من خلال استبانة وزعت على ٥٩٦ مديراً منهم ٢٨٦ مديراً تنفيذياً و٣١٠مدراء مستقلين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

* ينخفض مستوى جودة الحاكمية المؤسسية بنحو ٣٠% في حالة إدارة الشركة بشكل فردي نتيجة لعدم مراعاة مصالح الأقلية من المساهمين.

* وجود علاقة ذات دلالة بين الممارسة الجيدة للحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة، حيث ارتبط ذلك مع انتقال فئة الشركات المتوسطة من حيث جودة الحاكمية إلى شركات أعلى ارتباط بزيادة بلغت ١٣-١٦ % في القيمة السوقية لهذه الشركات.

٥- دراسة (Bauer & Gaunter , 2003) [2] بعنوان:" الإدارة الجيدة للشركات نتيجة حاسمة ".

---

[1] Asian Development Bank Institute , **"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean , Malaysia, and Thailand"** : ADBI ,2004.

[2] Bauer , rob and Gaunter , najta , 2003 , **"good corporate governance pay off "**, retrieved on march,2007 , from www . irglobalrankinges . com /m2site/erg/arguivos/cg – Bauer – study . pdf.

مجموعة من الأدلة التطبيقية على أن إجـــراءات حوكمـــة الشـــركات لهـــا أثـــر علـــى قيمـــة المنشأة،وسعر السهم في البورصات.

قام الباحثان بقياس العائد من محفظتين استثماريتين،الأولى مكونة من أسهم شركات ذات حوكمة جيدة،والثانية مكونة من أسهم شركات ذات مستوى متدني من الحوكمة.

خلصت الدراسة إلى :

* أن أداء المحفظة الأولى كان أفضل من أداء المحفظة الثانية ذات المســـتوى المتـــدني مـــن الحوكمة.

* وجود ارتباط ايجابي بين مستوى الحوكمة وقيمة المنشأة.

٦- دراسة (Ross , 2002)[١] بعنوان : " السباق نحو الشفافية : دراسة تجريبية ".

هدفت الدراسة إلى فهم الميل المعاصر باتجاه الشفافية،وقام الباحث بعمل تجارب أدى تحســـين الشفافية في الحسابات المالية للشركات إلى فاعلية المعلومات،وبعـــد فحـــص الأساســـيات فـــإن الشفافية زادت من التغير الايجابي لأسعار البورصة،كما حسنت وسائل المنفعة للمستثمرين،حيث تبين بأن السباق المعاصر باتجاه الشفافية قد يفسر أكثر من خلال مزايا الشركات والأسواق فـــي جذب استثمارات عادية،عوضاً إلى تحسين فاعلية البورصة،تمت الدراسة على عينة عشوائية من الشركات الصناعية الإيطالية ودراسة قوائمها لخمس سنوات واعتمدت على المنهج الاستنباطي.

<u>* ملاحظات الباحث على الدراسات السابقة :-</u>

١. إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الحاكمية المؤسسية وأثرها على الأداء المالي أو قيمة الشركة أو الأرباح (العوائد المتوقعة) ، ركزت على المعلومات الماليـــة فقـــط ، كمـــا ركـــزت الدراسات الأخرى على مستوى الإفصاح والشفافية، والتوقيت المناسب فـــي نشـــر المعلومـــات للمستخدمين، حيث يرى الباحث أن هذه الدراسات تتجه بصورة غير مباشرة إلى تحقيـــق جـــودة المعلومات المحاسبية.

٢. تناولت بعض الدراسات السابقة دور كل مـــن المراجعـــة الداخليـــة، والـــنظم المحاســـبية، والمعايير المهنية في عملية الحاكمية المؤسسية، حيث يرى الباحث أن هـــذه الدراســـات تتجـــه

---

[1] Ross , M , " **The Race Towards Transparency : An Experimental Investigation** " , Economic Notes , Vol . 31 , Issue 3 , P 523 – 545 , Nov , 2002 .

بصور مباشرة إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية، حيث تحقق هــذه المعلومــات جودتهــا بطريقة غير مباشرة.

٣. تناولت دراسة (الشحادات ،٢٠٠٨) أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنيــة لمبــادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي. ويرى الباحــث أن قــرار المســتثمر يعتمــد علــى المعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات المساهمة، لذا يجب قياس أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على المعلومات المحاسبية من حيث جودتها، حتى يتمكن المستثمر من استخدامها فــي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

٤. يتفق الباحث مع دراسة (خليل، ٢٠٠٥) بتناول دور حوكمة الشركات فــي تحقيــق جــودة المعلومات المحاسبية – مع اختلاف البيئة – إلا أن الباحث يرى من وجهة نظره قياس الحاكمية المؤسسية، من خلال مبادئها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنميــة Organization of Economic Cooperation and Development ، والتي تناولتها دراسة (مطــر ونــور،٢٠٠٦) كمتغيرات مستقلة، والتي أستند عليها البنك المركزي الأردني عنــد إعــداده دليــل الحاكميــة المؤسسية للبنوك في الأردن، والتي تتفق إلى حد كبير مع القوانين والتشريعات الأردنية النافــذة، مما يدل على أن هذه المبادئ تناسب البيئة الاقتصادية في الأردن، وهذا ما أكدته دراســة (أبــو زر، ٢٠٠٦).

عاشراً: ما يميّز هذه الدراسة :

ساهمت الدراسات السابقة في إثراء هذه الدراسة أثناء تطوير الإطار النظري للدراســة ، وفــي تطوير أداة الدراسة وكذلك في تحديد متغيرات الدراسة بما يتلاءم مع واقع الاقتصاد الأردني من وجهة نظر الباحث. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسســية في الأردن، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها بما يلي :

- تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، حيث لم يســبق أن تم تناول هذا الموضوع محلياً (حسب علم الباحث).
- أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية كأحد دعائم الاقتصاد الــوطني، وكــذلك التزام هذا القطاع بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وهذا ما أكدته دراسة(مطر ونور،٢٠٠٦).
- إن معظم الدراسات السابقة سعت بشكل غير مباشر إلى تحقيق جودة المعلومات المحاســبية كما في دراسة(مطر،٢٠٠٩) التي تناولت أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية فــي تعزيــز

فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية،حيث أن النظام المحاسبي بوجه عام هو أحد الأركان الرئيسية في المنظمات التي تهتم أساساً بمخرجات هذا النظـام، وهـي المعلومات المحاسبية سواء للاستخدام الداخلي أم الاستخدام الخارجي، وأن النظام المحاسبي مسؤول عن إعداد البيانات المالية من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، مما يؤدي إلـى إنتـاج معلومات محاسبية ملاءمة وموثوق فيها. والدراسات التي تناولت مسؤوليات لجـان التـدقيق لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي، كما في دراسـة (مـراد،٢٠٠٨) دور المراجعـة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أن مهمة التدقيق الداخلي أو الخارجي التأكيـد علـى أن البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية تتفق مع حقيقة الأحداث والعمليات الاقتصادية التي قامت بها المنظمة بشكل يعكس مستوى الملاءمة والموثوقية في تلـك البيانـات بمـا يحقـق جودتها.

- تميزت هذه الدراسة عن دراسة(خليل،٢٠٠٥) المطبقة في مصر، التي سعت إلى بيان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وانعكاساتها علـى سـوق الأوراق المالية، في أن هذه الدراسة طبقت في الأردن على البنوك التجارية الأردنية المدرجـة فـي بورصة عمان، وتناولت هذه الدراسة المتغير المستقل(الحاكمية المؤسسية) من خلال مبادئهـا الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تم الاستناد إليها في إعـداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن من قبل البنك المركزي الأردني، والتـي لاقـت قبولاً من البنوك التجارية الأردنية. وأن معظم الدراسات السابقة الأجنبية في هـذه الدراسـة ارتكزت على هذه المبادئ في دراساتها، مما يشير إلى أن هذه المبادئ هي الأساس للممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية.

الحادي عشر: حدود الدراسة:

١. أجريت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
٢. وجهت استبانة هذه الدراسة إلى المدققين الداخليين العاملين فـي الإدارات العامـة للبنـوك التجارية الأردنية والمدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية العـاملين فـي مكات التدقيق المعتمدة.
٣. تم الإشارة في هذه الدراسة إلى المعلومات المحاسبية الواردة في القـوائم الماليـة السـنوية المنشورة من قبل البنوك التجارية الأردنية.

٤. تم تناول المتغير المستقل الحاكمية المؤسسية مقيساً بـِ مبادئ الحاكمية المؤسسية الصـــادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD).

الثاني عشر – التعريفات الإجرائية : Definitions of procedural

الحاكمية المؤسسية Corporate Governance : "مجموعة العلاقات التي تنشـأ مـا بـين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمـام بالمؤسســة، وتبـين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة و الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقهـا. ومن ثمّ فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة،وتسهل إيجاد عمليـة مراقبـة فاعلة،وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة "[١].

مبادئ الحاكمية المؤسسية[٢] :

---

[١] البنك المركزي الأردني، دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن مرجع سابق، ص٧.

[٢] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصـر، ٢٠٠٦م ، ص – ص ٤٣– ٥٧.

- مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية : على إطار الحاكمية المؤسسية أن يشجع على الشفافية والإفصاح، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- مبدأ حماية حقوق المساهمين : ينبغي في ظل الحاكمية المؤسسية أن يتم توفير الحماية للمساهمين، وأن يتم تسهيل ممارسة حقوقهم.
- مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين : ينبغي في ظل الحاكمية المؤسسية ضمان معاملة عادلة لكافة المساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم.
- مبدأ دور أصحاب المصالح : ينبغي في ظل الحاكمية المؤسسية أن يتم الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يتم العمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة مالياً .
- مبدأ الإفصاح والشفافية :على الحاكمية المؤسسية ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك معلومات تقييم الأداء وبنود الحاكمية المؤسسية.
- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة : ينبغي على مجلس الإدارة في ظل الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئولياته أمام الشركة والمساهمين.

جودة المعلومات المحاسبية Accounting Information Quality :الصفات أو الخصائص التي تتسم فيها المعلومات المحاسبية الملاءمة والموثوق فيها[١].

الملاءمة والموثوقية Relevant and Reliable : تكون المعلومات ملاءمة إذا خفضت من حالة عدم التأكد، وحسنت قدرة متخذي القرار على التنبؤ، أو أكدت أو صححت توقعاتهم المسبقة، وتكون المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء، أو الانحياز وعبرت بدقة عن الأحداث، أو الأنشطة الخاصة بالشركة[٢].

---

[١] الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص، ص ١٩٤،١٩٥.

[2] Marshall B. Romney and Paul J. Steinhart, "**Accounting Information Systems**" E11, New Jersey ,U.S.A,2009,p 28 .

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : الحاكمية المؤسسية

١-٧ أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحاكمية

١-٨ الحاكمية المؤسسية في الأردن

١-٨-١ مجالات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن

١-٩ غياب الحاكمية المؤسسية – مثال: شركة إنرون للطاقة –

١- ١٠العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبية

١-١٠-١ الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

١-١٠-٢ واجبات مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية

١-١ تمهيد :

التركيز على الحاكمية المؤسسية في البنوك أوسع وأشمل من حيث المفهوم والتطبيق[١]، وذلك للدور الهام الذي يقوم به قطاع البنوك في دعم وتحريك الاقتصاد الوطني ، إذ يعد وجود نظام مالي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل البورصة، بتوفيره رأس المال اللازم والسيولة [٢]. في هذا الفصل تم تناول مفهوم الحاكمية المؤسسية، وأهميتها في التأكيد على الالتزام بممارسة أسلوب الإدارة الرشيدة، والأهداف من وراء تطبيق الحاكمية المؤسسية، ثم تناول مبادئ الحاكمية والتي تشكل العمود الفقري لهذا المفهوم، ومن ثم التعرف على بعض الخصائص التي

للمزيد انظر:

[١] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ،٢٠٠٣، ص ١٣.

[٢] مركز المشروعات الدولية الخاصة ، كاترين ل. كوشتا هلباينج، وجون، وسو ليفيان، ٢٠٠٢.للمزيد يرجع في ذلك إلى موقع المركز على موقعها على شبكة الإنترنت .http://www.oecd.org/2002

تتميز فيها البنوك عن غيرها من الشركات في مجال الحاكمية المؤسسية، وواقع الحاكمية في الأردن، للوصول إلى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبة وبيان الأبعاد المحاسبية للحاكمية المؤسسية، وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وواجبات مدققي الحسابات الداخليين، ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية.

٢-١ مفهوم الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance Concept

إن التعبير عن المصطلح الإنجليزي Corporate Governance في اللغة العربية له العديد من المرادفات مثل حوكمة الشركات، والتحكم المؤسسي ، والحاكمية المؤسسية ، والإدارة الرشيدة . والأهم في هذا المفهوم هو عنصر الحكمة أو الحكم وليس الغرض منه تحويل الشركات والمؤسسات المالية وغير المالية إلى وحدات بيروقراطية[١]، أما المؤسسية فمشتقة من كلمة مؤسسة[٢]، وفي الأردن فقد أقر مجمع اللغة العربية الأردني مصطلح الحاكمية المؤسسية[٣]، وهو ما تم الإشارة إليه في هذه الدراسة.

❖ تعريف الحاكمية المؤسسية

الحاكمية لها عدة معاني، وأن تحديد تعريف موحّد لها يتعذر طالما أن الجوانب المتعددة لمعنى الحاكمية غير متفق عليها.

وفيما يلي استعراض لبعض ما جاء في تعريف الحاكمية المؤسسية :

عرفّها Hilt من منظور الإدارة الاستراتيجية بأنها تمثل العلاقة بين أصحاب المصالح الخاصة. بهدف تحديد ورقابة التوجيه الإستراتيجي Strategic Direction للمنظمات، بطريقة تضمن اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والقيام بالأداء بصورة فعّالة ، بوصفها أداة لدمج مصالح المديرين في الإدارة العليا مع المساهمين. ووصف البروفسور Kenneth الحاكمية المؤسسية بأنها جميع القوى التي تتصل بعملية صنع القرارات في الشركة والمؤثرة فيها.بينما يرى Classers أن الحاكمية

للمزيد انظر :

[١] حاكم الربيعي ، وحمد راضي ،" **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** " ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ،الأردن ٢٠١١، ص ٢٠.

[٢] علاء فرحان طالب ، وإيمان المشهداني ، " **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف** " ، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٣] مجمع اللغة العربية الأردني، قرار رقم (٢٠٠٤٠٦) تاريخ١٩/٥/١٤٢٥ هجري ، الموافق ٢٠٠٤/٦/٨ميلادي.

المؤسسية يمكن وضعها في مجموعتين، الأولى: هي مجموعة الأنماط السلوكية للشركات معبراً عنها بمؤشرات مثل الأداء والفعالية ، والنمو ، والهيكل المالي، ومعاملة المساهمين وأصحاب المصالح . أما المجموعة الثانية: فتتعلق بالإطار المؤسسي للحاكمية من خلال مجموعة المبادئ التي تُسيّر فيها الشركات أعمالها ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات ذات العلاقة مثل قانون البنك المركزي وتعليماته ، وما يتعلق بالبورصة[١].

كذلك تعرّف الحاكمية المؤسسية على أنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية"[٢].

ويعرّف آخرون الحاكمية المؤسسية بأنها[٣] :

- نظام شامل للرقابة المالية وغير المالية يتم من خلاله إدارة الشركة، ومراقبة أدائها.
- مجموعة الوسائل التي يتأكد المستثمرون عن طريقها من ربحية استثماراتهم.
- مجموعة من القواعد والحوافز التي تهدف إلى تعظيم ربحية وقيمة الشركة، على المدى البعيد لصالح المساهمين.
- مجموعة من المبادئ التي تحدد علاقة إدارة الشركة مع أصحاب المصالح، كالمساهمين والدائنين.

بذلك تكون الحاكمية المؤسسية قائمة على مبادئ تنظم العلاقة بين كل من مجلس الإدارة في البنك والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالحة. وأنظمة خاصة بالرقابة على أداء البنك.

هيكل تنظيمي وتوزيع للحقوق والواجبات لإدارة البنك، بشكل يضمن تحقيق مصلحة المساهمين والأطراف الأخرى.

ويراعي مصطلح الحاكمية المؤسسية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح،

للمزيد انظر :

١ حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، مرجع سابق ، ص– ص ٢٢– ٢٦.

٢ عبد الوهاب نصر ، وشحاته السيد ،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦، ص ١٨ .

٣ محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق، ص ص ١٥و١٦.

في ضوء إجراءات اتخاذ القرارات، وإدارة شؤون المؤسسة، ويكون التركيز على ممارسة العمل الإداري ونوعية المعايير، كالمساواة في المعاملة بين المساهمين[١].

ويعرف المجمع العربي للمحاسبين القانونين الحاكمية بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة منشآت الأعمال[٢] .

وتصف لجنة كاد بوري (Cadbury Committee) في تقريرها عام ١٩٩٢م الحاكمية المؤسسية بأنها اقتصاد الدولة الذي يعتمد على كفاءة الشركات، وأن أداء الإدارات لمسؤولياتها في هذه الشركات يحدد الوضع التنافسي للدولة، وهو جوهر نظام الحاكمية المؤسسية. وتتابع كاد بوري وصفها للحاكمية بالجملة المشهورة " الحاكمية المؤسسية هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[٣].

ويعرفها البنك الدولي International Bank بأنها: الإطار الذي يعمل على تشجيع الاستخدام الفعّال للموارد، والمساءلة عن تلك الموارد بهدف تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمع[٤].

وتعرّف شركة التمويل الدولية International Finance Corporate الحاكمية المؤسسية أنها: مجموعة الهياكل التنظيمية والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة – بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين – مع تحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة الخاصة بالمؤسسة[٥].

أمّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرّفت الحاكمية المؤسسية بأنها " مجموعة العلاقات التي تنشأ ما بين إدارة المؤسسة، ومجلس إدارتها، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، وتبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة، والوسائل لتحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها. ومن ثمّ فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة

---

[1] Khan & Jain ,"**Financial Management**", Fourth Edition, Tata McGraw-Hill publishing company limited 2004, p-p 1-38.

[2] Arab Society of Certified Accountants & Talal Abu-Ghazaleh Co. International, " **A guide to Corporate Governance** ", Jordan, 2006, p.5.

[٣] طارق عبد العال حماد ، " **حوكمة الشركات – المفاهيم ، المبادئ ، التجارب** " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ٩ .

[4] Silvia & Amaro, " **Framework for Assessing the Quality of Bank Management and Governance**", Central Bank at Brazil, 2005, p.1.

[٥] حاكم الربيعي ، وحمد راضي ،" **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** " ، مرجع سابق، ص ٢٥.

المؤسسة،وتسهل إيجاد عملية مراقبة قاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة[١].

ومن منظور الصناعة المصرفية فقد عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحاكمية المؤسسية على أنها الطريقة التي تسّير بها أعمال المؤسسات المصرفية من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. والمؤثرة في وضع أهداف وخطط وسياسات جيدة، تحقق عائداً اقتصادياً ملائماً للمستثمرين وتحمي حقوقهم، وحقوق أصحاب المصالح، وذلك من خلال ما يلي :

- وضع مبادئ ومعايير لضبط وتقييم الأداء وسلوكيات العمل.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وسلطة اتخاذ القرار بين المستويات الإدارية المختلفة.
- صياغة وتحديد نظام للرقابة الداخلية يضمن تدقيقاً داخلياً وخارجياً، ورقابة مستمرة للمعاملات والمخاطر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة.
- التنسيق والتعاون بين مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين والمدققين.
- إيجاد نظام حوافز مالي وإداري لكافة العاملين.
- وضع نظام توفير وحفظ وتدفق للمعلومات داخلياً وخارجياً.
- التزام المصرف بالقوانين والقواعد واللوائح الصادرة عن الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية.

وفي اتفاق بازل (٢) عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الحاكمية المؤسسية (حاكمية البنوك) على أنها الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين الأطراف ذات الصلة من خلال هيكل تنظيمي يحقق المصالح للجميع[٢].

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لتعريف الحاكمية المؤسسية بأنه لا يوجد اتفاق موّحد في هذا الموضوع، وعلى الرغم من ذلك إلا أن في غالبيتها أشارت إلى ضرورة تحقيق مصلحة الشركة ككل، بما في ذلك مراعاة مصلحة المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، إلى جانب مصلحة الإدارة التنفيذية، كما يرى الباحث بأن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية هو الأفضل؛ لشموله على مبادئ لاقت قبولاً من جميع الدول

---

[١] OECD, Organization for Economic Co-operation and Development Publication Services, " **Principals of Corporate Governance** ", http:/www.oecd.org.

للمزيد انظر :

[٢] حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** " ، مرجع سابق ، ص – ص ٢٩ – ٣١.

الأعضاء في منظمة OECD، وهذا ما ذهبت إليه معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (الشحادات،٢٠٠٨) ودراسة (مطر ونور،٢٠٠٦) ودراسة (أبو زر،٢٠٠٦) ودراسة (Drobbet & Zimmermann, 2003).

١-٣ أهمية الحاكمية المؤسسية: Corporate Governance Importance

تزداد أهمية الحاكمية في إدارة المؤسسات المالية سعياً في استعادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة لهذه المؤسسات، وذلك بهدف حماية مستخدميها خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية (البورصة).

ونظراً لأهمية الحاكمية المؤسسية فقد برزت أثارها واضحة من خلال تحقيقها لعدة منافع أهمها:

- تجنيب المؤسسات حالات الفشل الإداري والمالي[1].
- تعظيم قيمة المؤسسات في السوق، وضمان بقائها ونموها، واستمرارها في بيئة تنافسية عالية.
- تحديد مصير المؤسسات ومصير اقتصاد الدولة في عصر العولمة؛ لأن مبادئ الحاكمية والالتزام بها أصبحت أداة قوية؛ لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفيدة التي تتمتع بجودة عالية، من خلال أدوات رقابية فعّالة على الإدارة التنفيذية لهذه المؤسسات ومجلس إدارتها، وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة.
- تمكين أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة، تتعلق بمصالحهم من خلال توفير الشفافية والوضوح والدقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المنشورة، بطريقة يمكن الاعتماد عليها.
- للحاكمية دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وازدياد فرص التمويل بشكل خاص للدول النامية والمساعدة في الحد من هروب رؤوس الأموال.

١-٤ أهداف الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance Objectives

---

للمزيد انظر :

[1] علاء طالب، وإيمان المشهداني، " **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف** " ، مرجع سابق، ص ص ٣٣، ٣٤.

إنّ تطبيق مبادئ الحاكمية بصورة سليمة من شأنه تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن الإشارة إلى أهمها بما يلي :-

- الحد من مخالفات الإدارة والتقليل من احتمال حدوث تلك المخالفات.
- ضمان عدم التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين، وأصحاب الحقوق.
- تقليل المخاطر الائتمانية والاستثمارية.
- حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.
- تحسين الأداء المالي للبنك(١).
- تحسين عملية المصداقية للبيانات مما يزيد من ثقة المستثمرين وزيادة استثماراتهم في البنوك(٢).
- تحسين درجة الإفصاح والشفافية ونشر المعلومات عن أداء البنوك.
- الحفاظ على السمعة الاقتصادية للبنك، من خلال تعزيز التزام البنك بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة، مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية(٣).
- تعميق دور البورصة في تنمية المدخرات.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
- انفتاح المؤسسات المالية على أسواق المال العالمية والوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.
- تحقيق المسؤولية الاجتماعية للبنك، عن طريق اتخاذ السبل المناسبة لتفعيل دور البنك في خدمة المجتمع والبيئة التي يعمل فيها(٤).

١- ٥ مقومات الحاكمية المؤسسية

للمزيد انظر :

١ علاء فرحان طالب ، وإيمان المشهداني ، " **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف** " ، مرجع سابق، ص، ص ٤٣، ٤٤.

٢ عطا الله خليل ، محمد العشماوي ، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** ، مكتبة الحرية ، مصر، ٢٠٠٨، ص ٣٥.

٣ أيمان الهنيني ، "**تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي** " ، مرجع سابق، ص، ص ٣٧،٣٨.

٤ عدنان قباجه ،"**أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، مرجع سابق، ص ٣٨.

تعد الحاكمية المؤسسية مزيجاً من الأنظمة الخارجية، كقوانين الشركات، وقوانين أسواق المال والاستثمار، ومعايير المحاسبة والتدقيق وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بتحسين الأداء، والأنظمة الداخلية التي تتبعها الشركة لإدارة، وتوجيه أعمالها ومتابعة أدائها[١].

وتحقيق الأهداف فإن ذلك يتطلب ضرورة توفير مجموعة من المقومات اللازمة؛ لتعزيز تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية وهي[٢]:

١. توفير قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم.

٢. توفير هيكل تنظيمي يحدد بوضوح السلطات والمسؤوليات.

٣. ايجاد رؤية واضحة لإستراتيجية الشركة وسبل تحقيقها.

٤. ايجاد لجنة تدقيق تقوم بموجب الصلاحيات المخولة إليها في ممارسة دورها الرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.

٥. توفير نظام فعّال للتقارير، يتسم بالشفافية والإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية المالية وغير المالية عن أداء الشركة مع ضمان توفيره لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ويرى الباحث أن هذه المقومات تتفق مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والقوانين والأنظمة والتشريعات الأردنية.

١-٦ مبادئ الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance Principles

دفعت الانهيارات المالية التي حدثت في أسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وتعرض العديد من الشركات لحالات الفشل الإداري والمالي، بالإضافة إلى التحولات

---

[١] مصطفى السعدني، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٢] محمد عطية مطر، **دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز تفعيل التحكم المؤسسي**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، للفترة من ٢٤- ٢٥ أيلول ٢٠٠٣، ص ٤.

الاقتصادية التي حدثت في بعض دول شرق أوروبا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي International Monetary Fund والبنك الدولي International Bank إلى إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية؛ وذلك للاستعانة فيها من قبل منظمات الأعمال في دراسة آلية الحاكمية المؤسسية، ومدى فعاليتها في كل من الأسواق المتطورة والناشئة[١].وقد شملت هذه المبادئ التي أعلنتها منظمة OECD عام ١٩٩٩م تحت عنوان "Principles of Corporate Governance " حيث شملت خمسة مجالات [٢]، إلا أنه في عام ٢٠٠٤م تم تعديل هذه المبادئ؛ لتغطي ستة مجالات كما أشارت إليها منظمة OECD من خلال موقعها على الشبكة العالمية الانترنت[٣].

أمّا مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية فهي:

١. مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية.
٢. مبدأ حماية حقوق المساهمين.
٣. مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين.
٤. مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية.
٥. مبدأ الإفصاح والشفافية.
٦. مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

ويندرج تحت كل مبدأ مجموعة من الإرشادات التفصيلية، التي توضح التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية، بحيث يتحقق معها فعالية الحاكمية المؤسسية، وفيما يلي شرح مفصل لكل مبدأ من هذه المبادئ :

المبدأ الأول: توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية:-

للمزيد انظر :

١ مركز المشروعات الدولية الخاصة ، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ص – ص ١٤٥ – ١٥١.

2 http://www.oecd.org/1999.

3 www.oecd.org/dev/publication/tpla.htm.2004.

" ينبغي على إطار الحاكمية المؤسسية أن يشجع على الشفافية والإفصاح، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية"[١].

ولكي يكون هناك ضمان لتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية، يشمل هذا المبدأ على مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

- ضرورة تطوير هيكل الحاكمية المؤسسية ذي تأثير في الأداء الاقتصادي الكلي يعمل على رفع مستوى الشفافية والإفصاح، ونزاهة السوق.
- إن المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحاكمية المؤسسية في اختصاص تشريعي ينبغي أن تنسجم مع أحكام القانون، وأن تكون قابلة للتنفيذ.
- توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، في اختصاص تشريعي بشكل واضح ومحدد، يراعي تحقيق المصلحة العامة.
- ينبغي أن تتمتع الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة والقدرة على القيام بواجباتها، بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.

المبدأ الثاني : حماية حقوق المساهمين :-

يعتبر المساهمين من المصادر الأساسية في توفير رأس المال للشركات ويعتمد المساهمين على المعلومات التي قد يكون لها تأثير في أسعار تداول الأسهم في البورصة.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

"ينبغي على الحاكمية المؤسسية أن توفر الحماية للمساهمين وأن تسهل لهم ممارسة حقوقهم"[٢].

إن حماية حقوق المساهمين تتحقق في ظل الحاكمية المؤسسية من خلال مجموعة من الإرشادات أهمها :

١. ضمان الحقوق الأساسية للمساهمين بما في ذلك[٣] :

أ- تأمين وسائل ونقل وتحويل ملكية الأسهم.

---

[١] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق، ص ٤٥.

[٢] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، المرجع ذاته، ص ٤٦.

[٣] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ، مرجع سابق، ص ٤٦.

ب- الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب، وعلى أساس منتظم بشكل يتيح لهم ممارسة الرقابة على الأداء الاقتصادي للشركة.

ج- المشاركة الفعّالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، بما في ذلك انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

د- حصول المساهمين على نصيبهم من توزيعات الإرباح بعد الموافقة عليها.

٢. حق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتعلقة بأي تغيرات أساسية في الشركة على مثل ما يلي:

أ- تعديل النظام الأساسي للشركة أو عقد التأسيس.

ب- إصدار أسهم إضافية.

ج- العمليات الاستثنائية ذات التأثير على أداء الشركة.

٣. الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية، بما يمكّن المساهمين من الحصول على درجة من الرقابة.

المبدأ الثالث : المعاملة العادلة بين المساهمين:-

يتطلع المساهمون خاصة الأقلية إلى عدم إساءة استخدام رأس المال الذي يقدمونه مقابل استثماراتهم سواء أكان من قبل المديرين التنفيذيين أم مجلس الإدارة، حيث تكون هناك فرصة أمام مجلس الإدارة والمديرين من ذوي النسب الحاكمة في الشركة، مما يمكنهم من العمل على زيادة مصالحهم على حساب المساهمين غير المسيطرين.

وينص المبدأ الثالث من مبادئ الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

" ينبغي على الحاكمية المؤسسية أن تضمن معاملة عادلة لكافة المساهمين، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول تعويض فعّال عن انتهاك حقوقهم"(١).

ويشمل هذا المبدأ على مجموعة من الإرشادات، وبإتباعها في ظل الحاكمية المؤسسية يتم معاملة المساهمين بصورة عادلة ومتساوية وذلك من خلال ما يلي (٢):

للمزيد انظر :

١ محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق، ص ٤٩.

للمزيد انظر :

٢ إبراهيم أحمد، **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠، ص ٦٤٥.

- عدم جواز الاتجار الداخلي بالمعلومات بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط.
- الإفصاح عن أية مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس البنك[١].
- التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع المساهمين.

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية :-

تهتم الحاكمية المؤسسية بأصحاب المصالح، وذلك بإيجاد طرق تشجع على الاستثمار وفقاً للمستويات الاقتصادية المثلى، ونجاح الشركة في ظل الحاكمية المؤسسية ما هو إلا نتيجة لعمل الفريق الذي يقدم الإسهامات من مختلف الموارد، الدائنين، والعاملين، والموردين، إضافة إلى المستثمرين. ويعتبر اعتراف الشركة بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل أحد العناصر الأساسية في بناء القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة في الأجل الطويل، الأمر الذي يقتضي ضرورة التعاون الفعّال مع أصحاب المصالح في ظل الحاكمية المؤسسية.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

" ينبغي في ظل الحاكمية المؤسسية أن يتم الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يتم العمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات، وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة الشركات السليمة مالياً"[٢].

وبصفة عامة يجب الأخذ بمجموعة من الإرشادات؛ لقيام أصحاب المصالح بأداء دورهم على نحو فعّال في الحاكمية المؤسسية وهي :

- الاعتراف واحترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو التي تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة
- ضرورة حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة بالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها، في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية:-

---

[١] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ، مرجع سابق، ص ٤٦.

[٢] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق،ص ٥١.

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الهامة في الحاكمية المؤسسية ويعتبر أمراً رئيسياً لقــدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس واضحة.

وينص هذا المبدأ على ما يلي:

" ينبغي على الحاكمية المؤسسية ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك معلومات تقييم الأداء، وبنــود الحاكميــة المؤسسية"[١].

ويشمل هذا المبدأ أيضاً على مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيــق الحاكمية المؤسسية وهي [٢]:

١. يجب أن تشمل المعلومات المفصح عنها، ما يلي:

أ- النتائج المالية ونتائج عمليات البنك.

ب- أهداف البنك.

ت- معلومات نسبة الملكية الحاكمة للأسهم وحقوق التصويت.

ث- معلومات عوامل المخاطرة المتوقعة.

٢. إعداد البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات وفقاً للمستويات النوعية المرتفعــة للمحاســبة والإفصاح المالي وغير المالي.

٣. ينبغي توفير قنوات توصيل المعلومات، مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة :-

على الرغم من تباين هياكل وإجراءات مجالس الإدارة باختلاف الدولــة أو المنظمــات، الا أن القصد من المبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها.

للمزيد انظر :

[١] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق،ص ٥٢.

[٢] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ، مرجع سابق، ص – ص ٤٦– ٤٧.

وينص المبدأ السادس على ما يلي:

" ينبغي على مجلس الإدارة في ظل الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئولياته أمام الشركة والمساهمين" (١) .

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من أداء مسئولياته يجب عليه القيام بوظائف رئيسية جاءت ضمن الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق هذا المبدأ وهي(٢):

١. استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك، وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء.

٢. تشكيل اللجان الضرورية للقيام بأداء المهام الموكولة إليها يضمن ما يلي:

أ- إن جميع مخاطر البنك تم إدارتها بشكل سليم.

ب- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري في البيانات المالية للبنك.

ت- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي.

ث- فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

ج- مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك.

ويرى الباحث أن أخذ العديد من الدول لهذه المبادئ والاسترشاد فيها؛ لصياغة أسس الحاكمية المؤسسية الخاصة بكل دولة إضافة إلى تناول معظم الدراسات السابقة لهذه المبادئ، وصياغة مؤشرات لاختبار فاعلية الحاكمية المؤسسية ما هو إلا دليل واضح على أهمية هذه المبادئ، وأكثرها اعترافاً وأهمية على الساحة العالمية(٣) ، واحتوائها على كافة الإجراءات الواجب توفرها لوجود حاكمية مؤسسية سليمة عند تطبيقها. وفي هذه الدراسة تم التركيز على الإرشادات من وجهة نظر محاسبية.

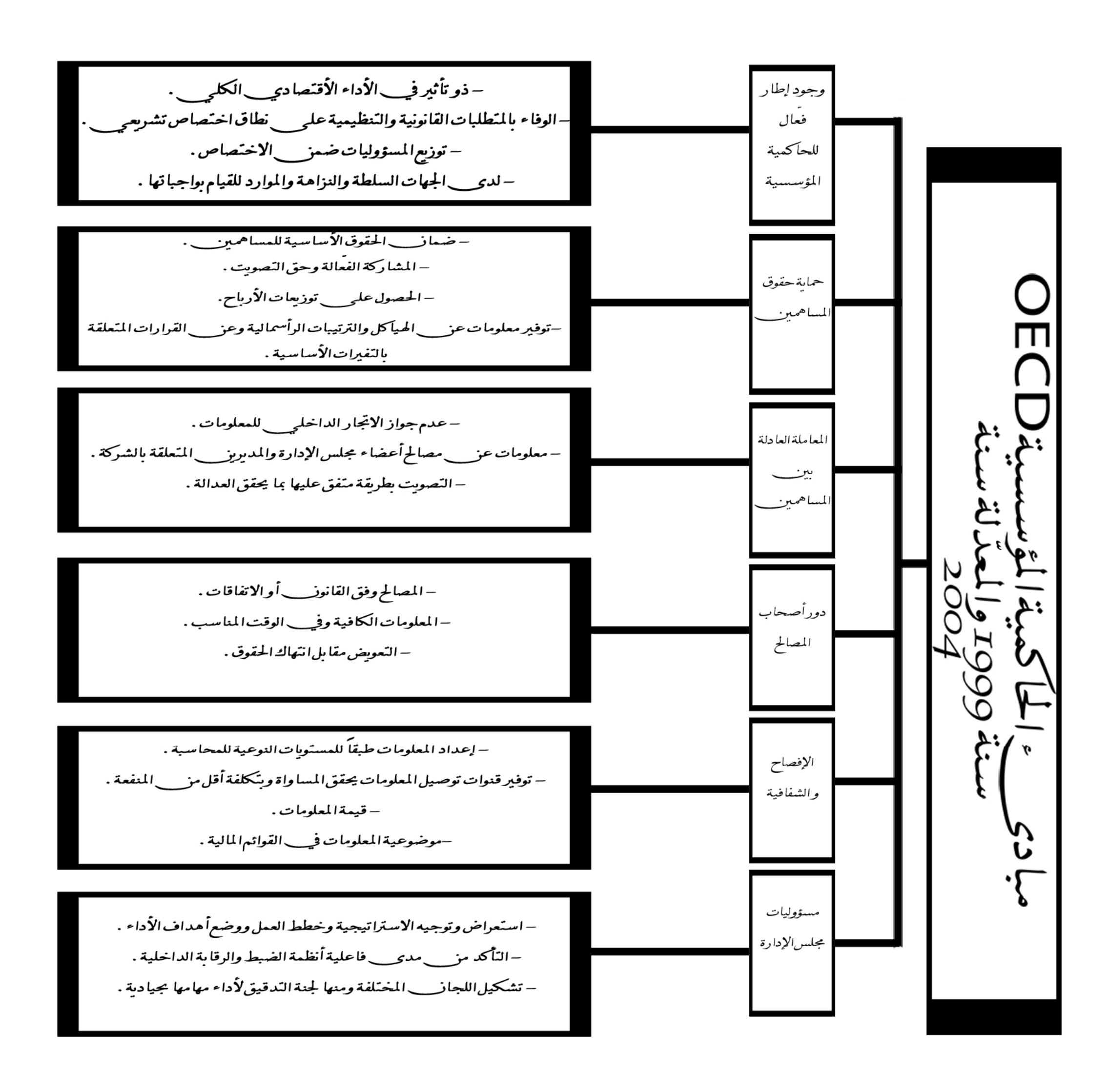
للمزيد انظر :

[١] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق،ص ٥٥.

[٢] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص٨.

[٣] اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ، مرجع سابق، ص ٤٤.

ويوضح الشكل التالي ملخصاً لتلك المبادئ، وأهم الإرشادات المتعلقة بها كما صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ١٩٩٩م والمعاد صياغتها عام ٢٠٠٤م.



الشكل رقم (٢)

مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة ١٩٩٩م والمعدلة سنة ٢٠٠٤م[١].

للمزيد انظر :

[١] محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، مرجع سابق، ص٤٤.

١-٧ أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحاكمية:

تتمتع البنوك بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات المالية وغيـر الماليـة، التي تتطلب ضرورة وجود هيكل حاكمية للبنوك، ويمكن تصور هذه الخصائص بما يلي:-

١. السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ويـأتي دور المحاسبة من خلال وصف هذه المخاطر، وقياسها وإعداد المعلومات بشكل يمكـن مسـتخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وبالتالي تمكيـنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الأخرى المناسبة والمتعلقة بمعاملاتهم مع البنك[١].

٢. إن البنوك الخاصة بصفة عامة أكثر عرضة للتضارب، أو عدم التماثل في المعلومـات بـين الداخليين(مديري البنوك)، والمستخدمين الخارجيين(المساهمين والـدائنين) مقارنـة بالشـركات الأخرى. إن مديري البنوك لديهم القدرة على حجب تدفق المعلومات أو التكتم عليها الأمر الـذي يجعل من الصعب على المساهمين والدائنين مراقبة مديري البنوك[٢].

٣. تخضع البنوك لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهميتها في الاقتصاد.

٤. إن ما يميز البنوك عن الشركات الأخرى هو هيكل رأس المال الذي ينفرد بخاصيتين هما:

أ- إن نسبة تملك البنوك لرأس المال (وخاصة البنوك التجارية) تشكل نسبة ضئيلة من مجمـوع مصادر التمويل المتاحة للبنوك(وبخاصة الودائع).

ب- إن القسم الأكبر من مطلوبات البنوك هي مطلوبات قصيرة الأجل، تكون على شكل ودائـع تحت الطلب.إن هذه المطلوبات قصيرة الأجل توظف في موجودات خطيرة طويلة الأجل، مثـل القروض العقارية التي تمتد آجال استحقاقها إلى أكثر من ٢٥سنة. ونتيجة لذلك، يـزداد عنصـر المخاطرة الائتمانية بدرجة كبيرة، وتصبح إدارة المخاطرة Risk Management مهمة جـداً فـي البنك.

٥. تتميز البنوك بسيادة علاقات الوكيل Fiduciary Relationship مع الزبائن(فعلى سبيل المثـال: تحتفظ البنوك بثروة المودعين) التي يندر وجودها في بقية الشركات الأخرى. وهذا يخلق بعـداً

للمزيد انظر :

[١] طارق حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني، عرض القوائم المالية (٢) ، جامعة عين شـمس، مصـر، ٢٠٠٢، ص ٤٠٠.

[٢] حاكم الربيعي، وحمد راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر**،مرجع سابق، ص – ص ٣٣- ٥١.

إضافياً في إطار علاقات الوكيل–المالك في البنوك وهو ما لم يكن موجوداً في الشـركات غيـر المالية الأخرى،إضافة إلى احتمال زيادة تكاليف الوكالة.

٦. إن فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين في الشركات، التي تعـرف بمشـكلة عـدم التجانس(تضارب المعلومات)، تكون أكثر خطورة في البنوك مقارنة بالشركات الأخرى. وتعزى إلى طبيعة التداخل الزمني Inter-Temporal للعقود المالية، وإلى زيادة تعقد المنتجـات الماليـة ولا شك أن ذلك يتطلب توافر معايير حاكمية رفيعة المستوى من بينهـا الإفصـاح Disclosure والشفافية Transparency .

٧. إن الضعف في هيكلية حاكمية البنوك تؤدي دون شك إلى زعزعة استقرار النظام المـالي، وجلب المزيد من المخاطر على الاقتصاد القومي؛ وذلك لأن البنوك هـي الجهـة التـي تحـدد المستخدمين النهائيين End-Users للموارد المالية(القروض)، وتقدم وسائل الدفع، إضافة إلـى أن البنوك تشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة النقدية.

٨. إن البنوك، بوجه عام، أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلـى التعثـر المالي؛ بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية Highly Leveraged Balance Sheet Structure.وتعبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجمـوع الموجودات. وعلى مستوى البنوك،تعبر الرافعة المالية عن مدى استخدام الودائـع فـي الهيكـل المالي للبنك.

٩. تشكل البنوك الوعاء الرئيسي لتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد، والمؤسسات الأخـرى علـى السواء. وفي الوقت نفسه مصدراً مهماً لتمويل معظم قطاعات الاقتصاد.

إن خصائص البنوك الواردة سابقاً، تستلزم تعزيز الحاكمية المؤسسية في البنـوك مـن خـلال الاهتمام بتصميم وتشغيل هياكل مالية ممتازة تضمن حماية المودعين والدائنين.

السؤال : لماذا نهتم على وجه الخصوص بمفهوم الحاكمية المؤسسية في البنوك ؟.

- تقوم البنوك بتوظيف المنظمات في المجتمع خصوصاً في الدول النامية.
- تعد البنوك أهم مصادر التمويل للشركات الخاصة.
- دور البنوك الرقابي على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها، وفرض مبادئ الحاكمية عليها[(١)].

للمزيد انظر :

[١] مروان شحادة ، **الحاكمية المؤسسية** ، الجزء الأول ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، دورة من ٥/٢٧ – ٢٠٠٧/٥/٣١ ، ص ٥.

- أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة (مطر ونور،٢٠٠٦) إلى التزام القطاع المصرفي في الأردن بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية [١].

١-٨ الحاكمية المؤسسية في الأردن :

أصبحت الحاكمية المؤسسية من أهم المواضيع المتعلقة باقتصاديات دول العالم، من خلال تعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة، وانفتاح اقتصاديات الدول فيما بينهـا، في ظل المنافسة الشديدة. كما أصبح تطبيق المبادئ والأسس ضرورة تتبناها القطاعات العامـة والخاصة على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني ودليلاً على وجود سياسـات عادلة وشفافة، ووجود مبادئ لحماية المساهمين، ومؤشراً على المستوى الـذي وصـلت إليـه الإدارة من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية، ووجود إجراءات الحمايـة مـن خطـر التعثر المالي، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والأجنبية وقدرته التنافسية.

وفي ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الأردني، كان التركيز على الارتقاء بمستوى الحاكميـة المؤسسية للشركات المدرجة في بورصة عمان، من خلال دور الجهات الحكوميـة فـي سـن التشريعات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية[٢].

١-٨-١ مجالات تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن:

- قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- قانون هيئة الأوراق المالية وتعليماتها.
- قانون مركز إيداع الأوراق المالية.
- قانون تداول الأوراق المالية بالبورصة.
- قانون الشركات بمختلف أشكالها[٣].

وفيما يلي أهم الجهات الرسمية وتشريعاتها التي تضمنت بعض بنودها جوانب مبادئ الحاكميـة المؤسسية:

- البنك المركزي الأردني :

---

[١] محمد مطر، وعبد الناصر نور،"**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**"، مرجع سابق، ص ١.
للمزيد انظر :

[٢] هيئة الأوراق المالية، **دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان**، الأردن، ص ٣.

[٣] شحادة ، **الحاكمية المؤسسية** ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

يمارس البنك المركزي الأردني دوره للارتقاء بمستوى الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في الأردن، بموجب أحكام قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة١٩٧١حيث منحت أحكام هذا القانون صلاحيات للبنك المركزي تشمل ترخيص البنوك للعمل داخل الأردن، إضافة إلى الصلاحيات التي من شأنها تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية في البنوك [١]، وأحكام قانون البنوك رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٠[٢].

إضافة إلى أن البنك المركزي الأردني أصدر دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن لعام ٢٠٠٧؛ بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً لما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) وكذلك الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، ليصار إلى تطبيقه اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١ [٣].

وقد وجد الباحث بعد الإطلاع على أحكام قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ (الملحق رقم ٤) أنها تتفق إلى حد كبير مع ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي، ويعتبر هذا دليلاً على إلزامية تطبيق بنود الحاكمية المؤسسية.

- هيئة الأوراق المالية :

نصت المادة (٧) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ على تشكيل هيئة تسمى هيئة الأوراق المالية، ترتبط بمجلس الوزراء، وتهدف إلى حماية المستثمرين، وتنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية، وضمان إفصاح المصدرين عن جميع المعلومات الجوهرية بشكل كامل ودقيق للمستثمرين[٤].

وتساهم هيئة الأوراق المالية في تعزيز الحاكمية المؤسسية في الشركات من خلال التعليمات التي تصدرها بهذا الخصوص، ومنها دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان[٥].

- بورصة عمان :

---

١ **قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١**، ص ، ص ١، ٣.

٢ **قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠** ،عمان، الأردن، ص– ص ٧– ١٢.

للمزيد انظر :

٣ البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٧.

٤ **قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.**

٥ هيئة الأوراق المالية، **دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان**، الأردن، مرجع سابق.

نصت المادة (٦٥) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ على إنشاء سوق مالي يسمى (بورصة عمان) من خلاله يتم تداول أسهم الشركات المدرجة بشكل يتيح لحملة الأسهم التصرف فيها بطرق مضمونة وميسرة[١].

٤. مركز إيداع الأوراق المالية :

تنص المادتان (٧١ و٧٧) من قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢ على إنشاء مركز إيداع للأوراق المالية مهمته الرئيسية تسجيل وحفظ ونقل ملكية الأوراق المالية[٢].

٥. وزارة الصناعة والتجارة [٣] :

تشير مواد قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ إلى بعض جوانب الحاكمية المؤسسية وذلك على النحو التالي:

المادة(١٣٢) المتعلقة بموضوع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة للشركات المساهمة.

المادة(١٣٤) تشمل على الصفات المدنية والأهلية القانونية لعضو مجلس الإدارة.

المواد(١٩٢ و١٩٣ و١٩٤) والتي أوجبت تعيين مدقق حسابات خارجي للشركات المساهمة العامة وتكون مسؤوليته إبداء الرأي حول سلامة السياسات والبيانات المالية لتلك الشركات.

١-٩ غياب الحاكمية المؤسسية- مثال: شركة إنرون للطاقة -

يعتبر انهيار وإفلاس شركة " إنرون للطاقة " حلقة واحدة من سلسلة حالات الفشل المحاسبي، وفشل التدقيق[٤]، ومن الأمثلة الواضحة لعدم التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، ونتيجة لعدم الالتزام بالشفافية تجاه المستثمرين في اتخاذ القرار، وعدم تحمل المسئولية من قبل المديرين واستغلالهم لنفوذهم ومناصبهم؛ لتحقيق منافع شخصية وذلك من خلال التلاعب في التقارير المالية، وإهدار حماية حقوق صغار المساهمين. حيث ضللت شركة "إنرون للطاقة" في الولايات المتحدة الأمريكية المساهمين، والجهات العاملة بسوق الأوراق المالية، حيث تم بعلم مديرها الاتفاق مع مراقب الحسابات بالتلاعب في التقارير المالية؛ لإخفاء الخسائر، وتضخيم

---

[١] قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢، المرجع ذاته

[٢] قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢، مرجع سابق.

[٣] قانون الشركات رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٧.

للمزيد انظر :

[٤] ريتشارد شرويدر، وآخرون، " **نظرية المحاسبة** "، تعريب، خالد كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣.

الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسهمها في البورصة. بالإضافة إلى ذلك فقد استغل مديروها المعلومات الداخلية المتوفرة لديهم وقاموا ببيع حصتهم بالشركة وذلك قبل أن يدرك المساهمون والعاملون بالشركة الموقف المالي الحقيقي للشركة، والأرباح المتضخمة الوهمية، التي أدت إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها.

ومن الواضح الآن، أن الشركة استخدمت كثيراً من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد والتي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح Aggressive Earnings Management، وذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة. كما قامت إنرون بإنشاء العديد من الشركات المستقلة(المشتركة)، وذلك بامتلاك حصص كبيرة فيها، لتستطيع تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر الشركات، وإصباغ تلك المحاولات بصبغة قانونية، وعلى الجانب الآخر فإن أي تدفقات من تلك الشركات إلى شركة إنرون تقوم إدارة الشركة بقيدها في دفاترها، كإيرادات استثمارات، حتى وإن كانت تلك الشركات المستثمر فيها لم تبدأ النشاط بعد.

ويتضح قيام شركة إنرون بإنشاء شركات مشتركة عن طريق طرح أسهم، وقيام تلك الشركات بإنشاء مؤسسات لأغراض خاصة، وقد التزمت الشركات بسداد مبالغ مالية لشركة إنرون في حالة انخفاض قيمة استثمارات تلك الشركات، وتم تسجيل تلك المبالغ كأرباح في القوائم المالية لإنرون، على الرغم من أنها تمثل قيمة الاستثمارات التي استثمرتها إنرون في تلك الشركات.

ولعل السبب الرئيسي وراء عدم إفصاح إدارة شركة إنرون بصورة كافية عن تلك الممارسات هو وجود تضارب للمصالح بالنسبة لمديري إنرون، الذين قاموا أيضاً بإدارة تلك الشركات المشتركة حيث أن هذا الإفصاح يؤدي إلى الكشف عن المدى الذي وصل إليه كبار التنفيذيين بالشركة في إثراء أنفسهم بطرق ملتوية وأقل ما يطلق عليها هو الاحتيال[1].

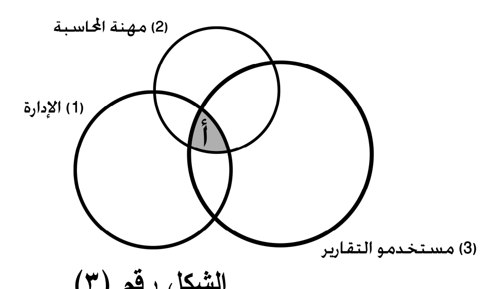
للمزيد انظر :

[1] عبد الوهاب نصر ، وشحاته السيد ،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" مرجع سابق،ص- ص ١٢٧- ١٤٥.

١ - ١٠ العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والمحاسبة

The Relationship Between the Corporate Governance and an Accounting

تمتد جذور المفاهيم التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية إلى فروع المعرفة الأخرى. فعلى سبيل المثال تستمد الحاكمية المؤسسية من علم الإدارة العناصر الخاصة بتحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية في المؤسسة ، أما من علم المحاسبة فإنها تستمد العناصر الخاصة بتوفير سمات المصداقية والشفافية والإفصاح للبيانات المالية المنشورة التي يصدرها البنك، إضافة إلى أن الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية، هي تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، التي رسخت في أدبيات المحاسبة، من خلال نظرية الوكالة Agency Theory في تأكيدها على ضرورة وضع الضوابط في العلاقات التعاقدية، التي تكفل الحد من ظاهرة تعارض المصالح Conflict of Interests [1] ، والتي يمكن تمثيلها بالشكل التالي:



الشكل رقم (٣)
حالات تعارض المصالح في مجال المعلومات المحاسبية[2].

---

[1] محمد مطر، وعبد الناصر نور،"**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**"، مرجع سابق، ص- ص ٤٦-٦٩

للمزيد انظر :

[2] الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص – ص ١١٨- ١٢٠.

يلاحظ من الشكل السابق أن دوائر الاهتمام الثلاثة تلتقي في حدود المنطقة (أ) فقط وهي منطقة تمثل تلك المعلومات التي يمكن أن توافق إدارة الشركة على الإفصاح عنها ، أما باقي المساحة فهي تمثل معلومات تتعارض مع مصالح الإدارة ، أما بالنسبة إلى مستخدمي التقارير المالية نجد أن هناك مطالبات بالتوسع في الإفصاح عن معلومات تكون أكثر فائدة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة، وفي نفس الوقت هناك استعداد من قبل مهنة المحاسبة على قبول مسؤولية تدقيقها، ومراجعتها في حدود هذه المنطقة فقط، وأن اتساع نطاق هذه المسئولية يزيد من احتمال تعرضهم لمخاطر مهنية أكثر، ولمساءلة خاصة من قبل مستخدمي التقارير المالية.

١-١٠-١ الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية :

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية، هو أن تتولد الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، وهذه الجودة تبنى على مجموعة من الخصائص المحددة من قبل الهيئات الدولية المتخصصة، ويتأثر سوق الأوراق المالية في جودة المعلومات المحاسبية من زاويتين، الزاوية الأولى: مرحلة طرح الأسهم وذلك بإمداد المستثمرين بالمؤشرات الحقيقية للأسهم التي تطرحها الشركات في بورصة الأوراق المالية، قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء أو البيع، بهدف المساعدة في ترشيد تلك القرارات، والزاوية الثانية: المرحلة المتعلقة بإدارة محافظ الأوراق المالية المختلفة بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد.

وبناءً على ذلك فقد نبه العديد عن تخوفهم من إعطاء المديرين في هذه الشركات الحق في اختيار السياسة المحاسبية البديلة، والتي يمكن أن تستغل بشكل سلبي يمكن من خلالها إظهار المعلومات المحاسبية بصوره مضللة، مما يعمل على تضليل سوق الأوراق المالية(١).

وتعد المعلومات المحاسبية العامل القاسم المشترك بين جميع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠٠٤- بغض النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك، وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، وتشمل المعلومات المحاسبية إضافة إلى البيانات المالية التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية للشركة الجوانب التالية :

---

[١] محمود أبو الوفا ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، المملكة المتحدة، لندن، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية**، مشاركة ٢٠٠٩/١١/١٤.للمزيد يرجع في ذلك إلى موقع المركز على الرابط http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa 1/b-mushacat-3269.htm.

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسئوليات مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة، ومسؤولية المدققين وواجباتهم اتجاه تلك المعلومات.
- مرحلة توصيل المعلومات المحاسبية لجميع المستخدمين.
- المعلومات المحاسبية في حد ذاتها، وما يجب أن يتوفر فيها من خصائص الجودة.

ويمكن التعبير عن الأبعاد المحاسبية للحاكمية المؤسسية من خلال النقاط التالية[١]:

١. المساءلة والرقابة المحاسبية :-

تعد حاجة الجهات الحكومية من المقاييس التي يمكن أن تقاس عليها حاجة البنوك إلى الرقابة، من خلال توفر معلومات دقيقة؛ لمتابعة نشاط هذه البنوك وآثاره على الاقتصاد القومي، ومدى التزامها بمسؤولياتها تجاه المساهمين وأصحاب الحقوق والمجتمع[٢].

لذلك أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مبادئ الحاكمية المؤسسية إلى ضرورة تلبية جميع المتطلبات القانونية الصادرة عن البنك المركزي، والتعليمات النافذة، والسياسات الداخلية للبنك (مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية) ، وتوفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك (مبدأ حماية حقوق المساهمين)، ولتحقيق المزيد من المساءلة والرقابة المحاسبية فإن مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين يشترط توفر معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين قد تتصل بعمليات البنك، ويشير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية إلى ضرورة أن يوفر البنك آليات تضمن المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك، كما يتطلب قيام مجلس الإدارة بمسئولياته بصفة عامة

للمزيد انظر :

[١] محمد أحمد إبراهيم خليل،"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية**" ، مرجع سابق، ص- ص ١٠-١٤.

[٢] عبد الفتاح الصحن ، ومحمد سرايا ، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي** ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك، وخطط العمل الرئيسية، ووضع أهداف الأداء، إضافة إلى التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك[١].

في ضوء ما سبق يمكن تحديد المساءلة والرقابة المحاسبية باتجاهين هما:

الاتجاه الأول : المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى.

الاتجاه الثاني : المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

٢. تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق :-

تؤدي حرية الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية إلى مشاكل عديدة ناجمة عن التعارض في المصالح في ظل نظرية الوكالة Agency Theory، وللحد من هذه الظاهرة فإن التطبيق السليم لمبادئ للحاكمية المؤسسية خاصة مبدأ الإفصاح والشفافية يساعد على ذلك من خلال الالتزام بمعايير محاسبية، ومعايير تدقيق محددة بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية.

٣. التدقيق الداخلي :-

ظهرت الحاجة إلى المدقق الداخلي مع ظهور الشركات المساهمة، وتوسع الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى اهتمام الإدارة في التحقق من مدى كفاءة أداء العاملين فيها، حيث أدى كل ذلك إلى وجود مدقق داخلي يقوم بالتدقيق الداخلي في الشركة، وفحص الأداء المحاسبي[٢].

وفي عام ١٩٩٩ أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي إلى مفهوم جديد للتدقيق الداخلي يناسب متطلبات العصر مؤكداً أهميته للمؤسسات[٣] :

---

[١] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**، مرجع سابق، ص- ص ٨- ٢٣.

للمزيد انظر :

[٢] مصطفى كمال الدين الدهراوي ، ومحمد سرايا السيد ، " **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** " ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٦١.

[3] Irvin N. Glem ,"**Internal Audit's Role in Governance , Risk and Control** ", CIA Review , 2004 , p 23.

" التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي وتأكيدي واستشاري، صمم من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها، من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط؛ لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر Risk Management والرقابة وعمليات الحاكمية المؤسسية Corporate Governance ".

وإن وجود إدارة مدقيق داخلي تقوم بمهامه على نحو فعّال ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية من خلال العمل مع مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق في إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (جمعة ،٢٠٠٣) إلى وجود ارتباط قوي بين آليات الحاكمية المؤسسية، وعملية التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية وهو ما يحقق جودة المعلومات المحاسبية بطريقة غير مباشرة.

٤. التدقيق الخارجي المستقل :-

يعد انفصال الملكية عن الإدارة المقياس الرئيسي الذي يمكن أن يقاس عليه حاجة البنك إلى المتابعة، وحتى يتمكن أصحاب رأس المال من متابعة إدارة البنك، لابد أن توضع أمامهم معلومات موثوق فيها؛ للتحقق من الحفاظ على أموالهم المستثمرة في البنك وحسن إدارتها، ولهذا يستعين أصحاب رأس المال بمدقق خارجي للتحقق من صحة عمليات البنك، وإبداء رأي محايد في مدى عدالة الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية[١].

ألزم البنك المركزي في المادة (٦١) من قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ البنوك في الأردن بتعيين مدقق حسابات على أن يكون المدقق مصنفاً بأعلى درجة وفق أحكام التشريع الساري المفعول، ويقوم مدقق الحسابات القانوني بتقديم تقرير سنوي عن نتائج تدقيقه لحسابات البنك، مبيناً فيه حقيقة الأوضاع المالية للبنك، ومرفقاً معه رأيه بهذه الحسابات.

ويجب على مدقق الحسابات كما هو مبين من نفس المادة بإعلام البنك المركزي خطياً فور اطلاعه على أي أمور، ذات أثر سلبي في أوضاع البنك المالية والإدارية[٢].

للمزيد انظر :

[١] الصحن ، وسرايا ، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي** ، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٢] **قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص ٢٢.

وبالتالي قيام مدقق الحسابات الخارجي بدوره يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها البنوك.

٥. لجان التدقيق :-

ألزم قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ البنوك في الأردن المادة رقم (٣٢) بأنه تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) وبالنظر إلى المهام والصلاحيات التي تمارسها هذه اللجنة (المادة، ٣٢ من الملحق الخاص بقانون البنوك) فإنها تقوم بدور مهم في ضمان تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إشرافها على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي[1].

٦. الإفصاح والشفافية :-

يعد تحقيق الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الجيدة، حيث أشارت مبادئ الحاكمية الصادرة عن منظمة OECD، وما جاء في دليل الحاكمية للبنوك في الأردن المعد من قبل البنك المركزي الأردني، وبشكل يحقق الاتفاق مع القوانين والأنظمة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة إلى أنه يجب أن يتضمن الإفصاح بشكل رئيسي على المعلومات التي تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمه بالمستندات، وأن يتضمن التقرير السنوي للبنك تقرير من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysis مع تعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة[2].

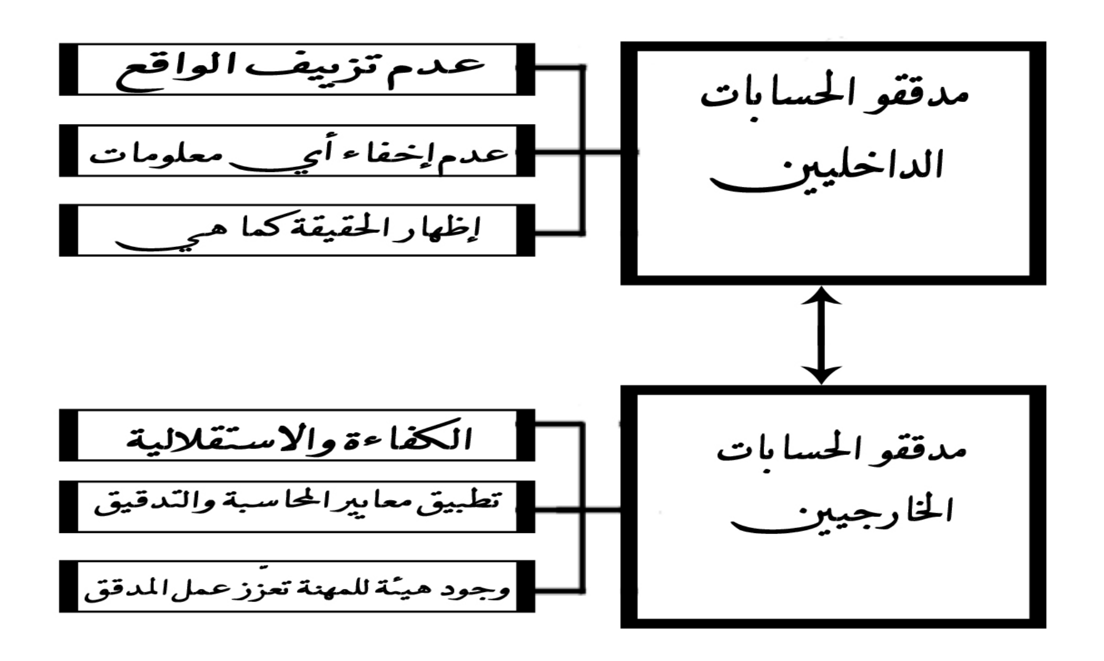
١-١٠-٢ واجبات مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية :

في مجال تحقيق المصداقية وزيادة الثقة في المعلومات المالية التي تنشرها الشركات والقوائم المرفقة والملاحظات المتممة لها، وضمان قدرة النظام المحاسبي على التعبير الحقيقي عن الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركات بما يساعد على زيادة الثقة في الشركات، وإكسابها مصداقية، وذلك من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً.

ولتحقيق ذلك، فإنه يتعين على مدققي الحسابات سواء أكانوا داخليين أم كانوا خارجيين من التأكد من تطبيقها بشكل سليم، كما يوضح لنا الشكل التالي:-

---

[1] **قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠**، مرجع سابق، ص، ص ١٢،١١.
للمزيد انظر:
[2] **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**، مرجع سابق، ص، ص ٢٥،٢٤.



الشكل رقم (٤)

واجبات مدققي الحسابات الداخليي ومدققي الحسابات الخارجيين في ظل الحاكمية المؤسسية[١].

تمتاز المحاسبة بأهمية بالغة في مجال الحاكمية المؤسسية ، فهي تعكس الأحداث والعمليات الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة بما يعبر عن حقيقة الواقع دون تحريف أو تغيير.

١. واجبات مدققي الحسابات الداخليين :

- عدم استخدام التقارير المحاسبية لتحريف الواقع، وإظهارها بشكل مغاير للحقيقة، وبشكل مضلل للمستخدمين، وأصحاب المصالح.
- عدم إخفاء أية بيانات أو معلومات عن الأداء المالي، بشكل يؤثر في الأطراف المستفيدة من التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم.

٢. واجبات مدققي الحسابات الخارجيين:

- تتم عملية التدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني كفء ، ومستقل عن الشركة، وتظهر الكفاءة والاستقلالية عند قيامه بعملية التدقيق، في قدرته على اكتشاف الأخطاء والغش في إعداد قوائم مالية مضللة.

للمزيد انظر :

١ محسن الخضيري ، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص – ص ١٥٣– ١٥٤.

- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة التدقيق الدولية.
- وجود هيئة لمهنة التدقيق تعزز من قيام مدقق الحسابات بأداء مهامه على نحو فعّال.

وبالتالي فإن الحاكمية المؤسسية تحتاج إلى الدور الهام لمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين من أجل تدعيم الاستقرار الاقتصادي للشركات، وتجنب حدوث أزمات مالية، بما يساعد على تحقيق استقرار وتنمية الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة، فقد أشارت قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين القانونيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن " العلامة المميزة لمهنة المحاسبة هي قبول مسؤولياتها تجاه الجمهور"، ولسنوات عديدة حصلت مهنة المحاسبة على سمعة تمتعها بالنزاهة، والموضوعية والكفاءة، من خلال خدمة العملاء والجمهور، وأن الإخفاق المتمثل في عدم الامتثال للمعايير المهنية، والقانونية يفقد المهنة سمعتها، وثقة المتعاملين معها. وبيّن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه يتوجب على الهيئات المهنية ضرورة وجود برامج تنظيم ذاتي مناسبة؛ لتوفير الضمان المعقول بالتزام المحاسبين المهنيين بأعلى المستويات[١].

الفصل الثاني : المعلومات المحاسبية

٢-١ تمهيد

٢-٢ مفهوم المعلومات

٢-٣ المحاسبة كنظام للمعلومات

٢-٣-١ التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها

٢-٣-٢ أهداف التقارير المالية

٢-٤ مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

للمزيد انظر :

[١] الاتحاد الدولي للمحاسبين ، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد وأخلاق المهنة** ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، ص ٢١.

٢-٤-١ الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

٢-٤-٢ مفهوما الملائمة والموثوقية

٢-١ تمهيد :

أدى الاضطراب الذي ساد الأسواق العالمية مؤخراً، بسبب إفلاس شركة إنـرون، والشـركات الدولية الأخرى، إلى إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة، ومعايير إعداد التقارير، وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليـات التـي تجريهـا الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، ومما لاشك فيـه، أنّ المعايير المحاسبية السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية، كما أن النظام السليم للتقارير هـو الـذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم بما يهيئ لهم القيـام باسـتثمارات آمنـة ومربحة[١].

للمزيد انظر :

إنّ المحاسبة وسيلة الإدارة التي تعدّ من خلالها المعلومات المالية، فمعرفة حقيقة المركز المالي للشركة أمرٌ ضروري، للوفاء بحاجات الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وتحاول الإدارة الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال عرض المعلومات المالية وغير المالية عن موارد الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية فيها في فترات دورية[١]. وتحتاج الأطراف الكثيرة ذات العلاقة بأنشطة الشركة سواء أكانوا من داخلها أم خارجها مثل: الموظفين، والمستثمرين، والدائنين، وغيرهم، إلى معلومات متنوعة عن أنشطتها، كي تتمكن هذه الأطراف، وعلى ضوء تلك المعلومات، من تقييم أداء الشركة قبل اتخاذ القرارات التي تعبر عن مصالحهم فيها، ويطلق على هذه الأطراف مجتمعة مصطلح مستخدمي المعلومات المحاسبية users of Accounting Information .وتعد التقارير المالية الأداة التي يمكن لهؤلاء المستخدمين من الاعتماد عليها في توفير المعلومات المفيدة[٢]، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة لمستخدميها يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تجعل منها معلومات ذات جودة عالية، تصلح كأساس سليم لعملية اتخاذ القرار[٣].

٢-٢ مفهوم المعلومات : Information Concept

وجد الباحث العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المعلومات، وفيما يلي بعض منها:

---

[١] مصطفى السعدني، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات**، مرجع سابق ، ص ١٣.

[١] – ريتشارد شرويدر ، وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، ترجمة خالد كاجيجي ، وآخرون،مرجع سابق، ص ٢٥٩.

[٢] – محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية–الدورة المحاسبية**– الطبعة الرابعة، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن،٢٠٠٧، ص ١٧.

[٣] – إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٨.

■ "نوع من المعرفة المناسبة الناتج عن عمليات تشغيلية لخدمة أغراض بعينهـــا، ممثلـــة نتـــائج نهائية، أو مخرجات، تدعم قرارات ونشاطات، ويتم استخدامها من قبل المعنيين فيها، أو بيانـــات مجهزة بشكل منظم ومفيد"[١].

■ "حقائق أو مدلولات، أو ملاحظات، أو أي شيء آخر، يضيف للمعرفة[٢]، وقد تكون كميـــة أو غير كمية، ويوجد الكثير من أشكالها الكمية التي يتم تداولها من خلال نظم المعلومات المختلفـــة سواء المحاسبية أم الإدارية"[٣].

■ "بيانات تمت معالجتها وتشكيلها، لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية، مما يؤكد على أنهـــا تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة"[٤].

ويتبين أن ما يجري هو عملية تحليل للبيانات، بهدف تقويم وترتيب الحقائق، ووضعها في شـــكل يعبر عن معلومات مفهومة، لذا فإن الفرق الأساسي بين المعلومات والبيانات هـــو فـــي أن كـــل المعلومات تشتمل بالضرورة على البيانات، في حين لا تعتبر كـــل البيانـــات بالضـــرورة عـــن معلومات مفهومة تؤدي لزيادة الإدراك، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وبالتـــالي فالمعلومـــات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار[٥]، وزيادة درجة المعرفة المتعلقـــة بالمشـــكلة محل القرار[٦]. بذلك فإنه يعبر عن قيمة المعلومات Information Value بالمنافع التـــي تقـــدمها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات من خلال الفوائد التالية[٧]:

١. تخفيض حالة عدم التأكد.
٢. تحسين عملية اتخاذ القرارات.
٣. تحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة.

٢-٣ المحاسبة كنظام للمعلومات : As An Information system

للمزيد انظر :

[١] Gleen A. Basset and Harvard Y. Weather bee, **Personnel System and Data Management**,2005, pp15-16.

[٢] أحمد عبد العال وإسماعيل جمعه،" **المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات**"، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣م، ص٢٦٥-٢٨٨.

[٣] George W. Reynolds, **Information Systems for Managers**, St. Paul: West Publishing Company, 1992, p.30.

[٤] كمال الدين الدهراوي،" **تطوير نظام المعلومات المحاسبي**" ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، ١٩٨٧م ، ص١.

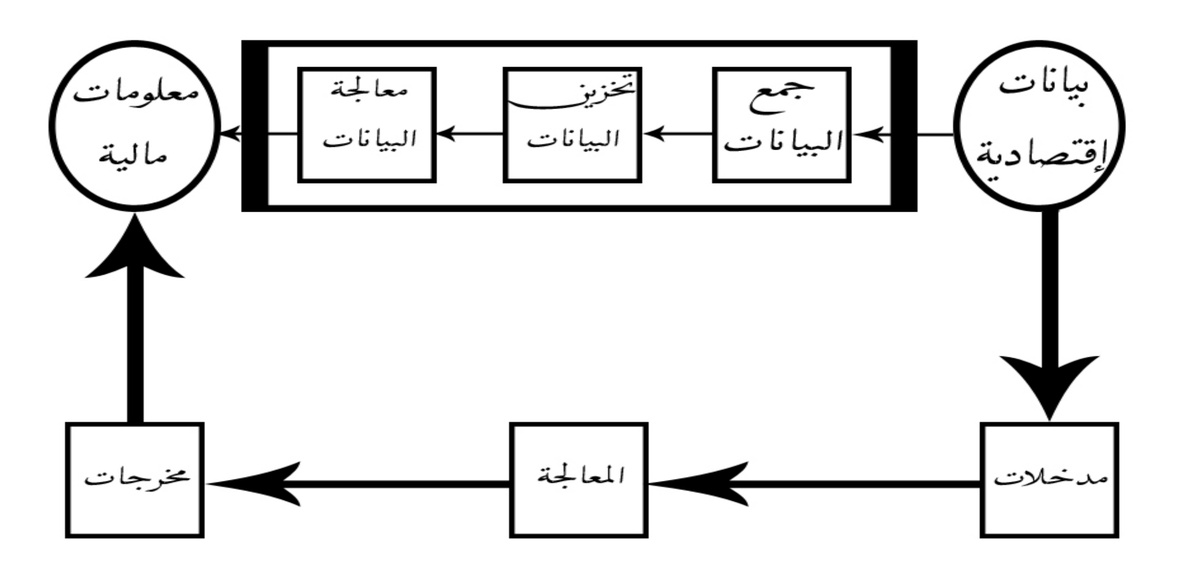
[٥] صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص٣٤.

[٦] أحمد عبد العال وإسماعيل جمعه، المرجع ذاته، ص- ص ٢٦٥ -٢٨٨.

[7] Romney and Steinhart, "**Accounting Information Systems**" Op.cit, pp. 27-28.

إن الدور الذي تؤديه المحاسبة في تحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية، يجعل منها نظام معلومات متميز[١]، وقد بيّن تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية أن المحاسبة تمثل فعلاً نظام معلومات، حيث جاء في هذا التقرير: إن المحاسبة نظام للمعلومات، وهي تطبيق لنظرية المعلومات التي تهتم بمشاكل كفاءة العمليات الاقتصادية، وبالتالي فهي تشكل الجزء الأكبر من نظم المعلومات التي تمد متخذي القرارات بالمعلومات[٢].

ويهتم النظام المحاسبي بشكل رئيسي بالعمليات والأحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركة، ويوضح الشكل التالي العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية.



الشكل رقم (٥)
العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية في النظام المحاسبي

للمزيد انظر:

[١] دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، الطبعة العربية الثانية، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

[٢] إيمان الهنيني، "**المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص٨-١٢.

ويقوم النظام المحاسبي بعرض المعلومات التي تعكس نتائج العمليات خلال الفترة المحاسـبية وحالة المركز المالي، وحقوق الملكية والتدفقات النقدية، في نهاية تلك الفتـرة بصـورة تمكـن المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين من الاعتماد على هـذه المعلومـات فـي تلبيـة احتياجاتهم[١].

٢-٣-١ التقارير المالية - مخرجات النظام المحاسبي- والأطراف المستفيدة

أدى الاضطراب الذي ساد الأسواق العالمية مؤخراً بسبب إفلاس شـركة إنـرون، والشـركات الدولية الأخرى إلى إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة.

تشمل مخرجات النظام المحاسبي – وفق معايير المحاسبة الدولية – أربع قوائم ماليـة رئيسـية ذات غرض عام، تهدف إلى تزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية، تسـاعدهم فـي اتخاذ قراراتهم الاقتصادية تجاه الشركة والقوائم المالية الأربعة هي[٢]:

- قائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر) Income Statement
- قائمة المركز المالي (الميزانية) Statement of Financial Position
- قائمة حقوق الملكية Owner`s Equity Statement
- قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows

إضافة إلى ما يقدمه النظام المحاسبي من القوائم المالية السابق فإنه ينـتج معلومـات إضـافية ، وذلك إما في شكل قوائم إضافية على سبيل المثال –(قوائم مالية معدلة وفـق المسـتوى العـام الأسعار) أو على شكل ملحوظات تتعلق بالبنود الواردة في القوائم المالية الرئيسية . مع ملاحظة أن ينتجه النظام المحاسبي من معلومات مالية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات التي يحتاجهـا المستخدمون الخارجيين . فمنهم من يحتاج إلى معلومات غير مالية، مثل معلومات عن الخطـط المستقبلية، وهو ما يمكن توفيره من خلال تقرير مجلس الإدارة.

أن الاتجاهات الجديدة في الإفصاح عن معلومات غير مالية، إلى جانب المعلومات الماليـة مـن شأنه توسيع نطاق الاهتمام من عملية التقرير المالي، إلى عملية التقرير عن الشركة ككل،ويطلق عليها جميعاً التقارير المالية.

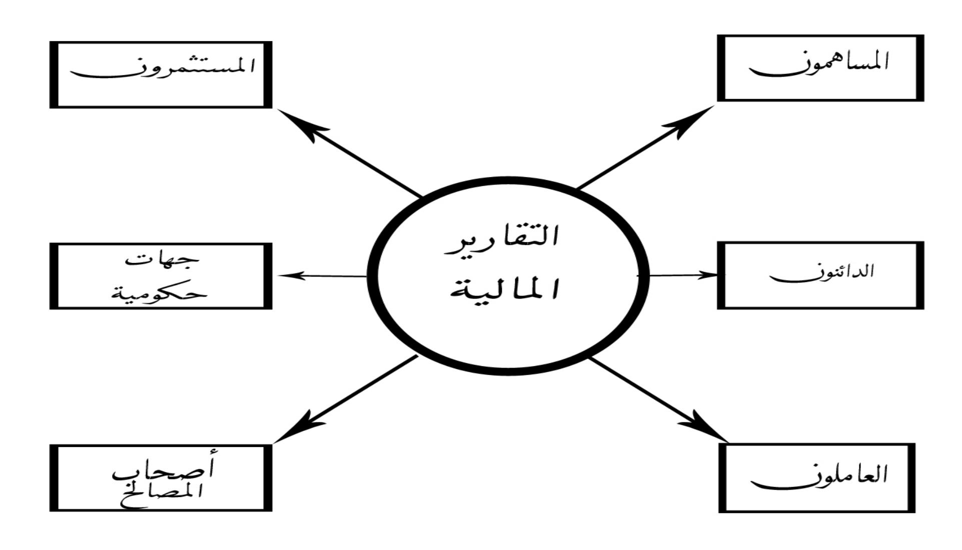
---

[١] إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي،" **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، مرجع سابق، ص، ص ١٣،١٤.

للمزيد انظر:

[٢] دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص، ص ٢٢، ٢٣.

ويوضح الشكل التالي التقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها.



الشكل رقم (٦)
التقارير المالية كمخرجات النظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها[١]

٢-٣-٢ أهداف التقارير المالية : Objectives of Financial Reporting

التقارير المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها، والهدف من البيانات ذات الأغراض العامه، عرض المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأداؤها وتدفقاتها النقدية صالحة لسلسلة عريضة من المستخدمين، عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تدبير الإدارة للموارد الموكلة لها [٢]. وأعدت لجنة True blood قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(١) حول أهداف التقارير المالية، وتشير القائمة إلى أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي – التقارير المالية- مصدر المعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدميها، وذلك كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة

---

[١] رضوان حنان ، "**مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية**"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان ، الأردن،٢٠٠٥،ص- ص ١٥- ١٩.
للمزيد انظر:
[٢] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٣**، م.م.د.١، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن، ص ١- ٧.

بالشركة، وبالتالي يجب على التقارير المالية أن تمكن المستثمرين الحاليين والمرتقبين والـــدائنين وغيرهم مما يلي [١]:

- اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.
- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة.
- تقديم تقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية.
- تقديم تقرير عن أداء الشركة وأرباحها.
- تقييم السيولة واليسر المالي وتدفق الأموال.
- تقييم دور الوكالة من قبل الإدارة وأدائها.
- شرح وتفسير المعلومات المالية.

٢-٣-٣ محددات التقارير المالية : Constraints

عند توفير المعلومات ذات الخصائص التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددات يجب أخذها بعـــين الاعتبار وهي[٢]:

١. علاقة التكلفة / المنفعة : Cost – Beneift Relationship

اتجهت منظمات وضع المعايير المحاسبية، ومنها مجلس معايير المحاســبة الماليـــة (Financial Accounting Standards Board(FASB)) إلى ضرورة لجوء مصدري المعلومـــات لتحليـــل التكلفة/المنفعة قبل إصدارها بحيث تزيد المنافع التي ينتظر الحصـــول عليهـــا، عنـــد اســـتخدام المعلومات عن التكاليف المرتبطة فيها.

٢. الأهمية النسبية : Materiality

يعتبر بند هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر في القرار الاقتصادي المتعلق بأعمـــال الشركة، فطالما أنه لا يوجد قواعد حاسمة لتحديد متى يعتبر البند هام أو غير هام، نسبياً بســـبب اختلاف كل من المقدار النسبي للبند، وأهميته بالنسبة لغيره من البنود،وبصفة عامة ، فإن البنـــد يجب أن يكون له أثر، وإلا لن تكون هنالك حاجة للإفصاح عنه.

٣. ممارسة الصناعة : Industry Practice

مـــن الاعتبارات العملية الأخرى الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات، ومنظمات الأعمال. على ســـبيل

---

١ شرويدر،وآخرون، **نظرية المحاسبة**"، تعريب، كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص، ص ٨٢، ٨٣.

٢ دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص– ص ٨٦– ٩٠.

المثال: فإن البنوك عادة ما تقرر عن استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة، وتجدر الإشارة إلى أهمية الثبات في تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية ضمن القطاع الواحد، مما يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين[١].

٤. التحفظ : Conservatism

تعرض معنى التحفظ إلى سوء الفهم فالتحفظ يعني أنه " إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادة الأصول والدخل لأقل ما يمكن ". وعند تطبيق هذا المعنى بصورة صحيحة فإنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها : ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. ومن أمثلة ذلك في المحاسبة استخدام مدخل السوق أو التكلفة أيهما أقل في تقييم المخزون.

من المناقشة السابقة نجد أنه ليس هناك مكان للتحفظ(الحيطة والحذر) كأحد محددات مستوى جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن التطبيق الشائع لسياسة الحيطة والحذر، ينتج عنه تشويه للأرقام المحاسبية، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع خاصية ملاءمة المعلومات.إضافة إلى التحيز في القياس المحاسبي عند استخدام هذه السياسة، وهو أمر يتعارض مع خاصية الصدق في التعبير.

٢-٤ مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية :

تعد التقارير المالية الوسيلة التي توصل من خلالها الإدارة المعلومات المحاسبية للمستخدمين من كافة الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن المعلومات المحاسبية هي الهدف الرئيسي للتقارير المالية حيث تستخدم في ترشيد القرارات.

وحتى تكون المعلومات ذات فائدة في مجال ترشيد القرارات، فإن ذلك يكمن في الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتي تجعلها مفيدة؟وما الهدف من تحديد هذه الخصائص؟

إن الهدف الرئيسي من تحديد خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية .

---

[١] رضوان حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية**"، مرجع سابق، ص ٨٠.

أما ماهية هذه الخصائص فقد بذلت محاولات كثيرة لتحديدها المحاسبية، وتعتبر محاولة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي Financial Accounting Standards Board أهم المحاولات في هذا الموضوع[١].

٢-٤-١الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

Qualitative Characteristics of Accounting Information

بصفة عامة يمكن القول إن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي الخصائص الأساسية: Primary Qualities

الملاءمة والموثوقية Relevance and Reliability

حيث أشار Financial Accounting Standards Board إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار. فكما ورد في قائمة مفاهيم (FASB) رقم ٢ فإن ((الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة)عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هي الملائمة والثقة. مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما)).

٢-٤-٢ مفهوما الملاءمة والموثوقية

يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات ملائمة وموثوق بها، لتساعدهم في تقييم المركز المالي، والأداء للبنك، وتكون مفيدة لهم في صنع قرارات اقتصادية، وتعطيهم فهماً أفضل للنواحي الخاصة بعمليات البنك، ويحتاج المستخدمون لهذه المعلومات حتى مع كون البنك يخضع للمراقبة ويزود السلطات المنظمة بمعلومات لا تتوفر دائما للعامة. لذلك يجب أن تكون المعلومات كافية وشاملة لتفي بأغراض المستخدمين في حدود ما يمكن تبرير طلبه من الإدارة[٢].

---

[١] للمزيد انظر المراجع التالية:

١. الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص- ص ١٩٤- ٢٠٤.
٢. شرويدر،وآخرون، **نظرية المحاسبة**"، تعريب، كاجيجي، وآخرون، مرجع سابق، ص- ص ٨٣- ٨٨.
٣. رضوان حنان، " **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية**"، مرجع سابق، ص- ص ٦٦-٨١.
٤. دونالد كيسو، وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، مرجع سابق، ص- ص ٦٨- ٧٢.
٥. مصطفى سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص - ص ٣٩-٤٠.

للمزيد انظر:

[٢] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٣**، م.م.د.٣٠، مرجع سابق، ص ٣٠.

أولاً: خاصية الملاءمة Relevance

يقصد منها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات، وبين القرار بحيث تتميز المعلومات بالقدرة على تغيير اتجاه القرار، وتساعد المعلومات الواردة في التقارير المالية مستخدميها على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية، أو الحاضرة أو المستقبلية، أو تعزيز توقعات قائمة وتغيير اتجاهها، وعليه تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار، وبالتالي فإن ملاءمة المعلومات تقوم على ثلاثة اعتبارات :

- التوقيت المناسب للمعلومات Timeliness : يجب أن تتاح المعلومات في التوقيت المناسب لاتخاذ القرار.
- القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية للقرارات) Feedback: تساعد في تقييم مدى صحة التوقعات، وبالتالي تقييم القرارات التي اعتمدت على هذه التوقعات.
- القيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Value : يجب أن تكون لها ارتباط بالمستقبل، حيث تساعد على التنبؤ، وبالتالي اتخاذ القرار الصحيح.

ثانياً: خاصية الموثوقية (مصداقية) في المعلومات Reliability .

تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز، وعرضها بصورة صادقة، فهي – أي المعلومات المحاسبية – تقوم على ثلاثة اعتبارات لتحقيق الموثوقية :

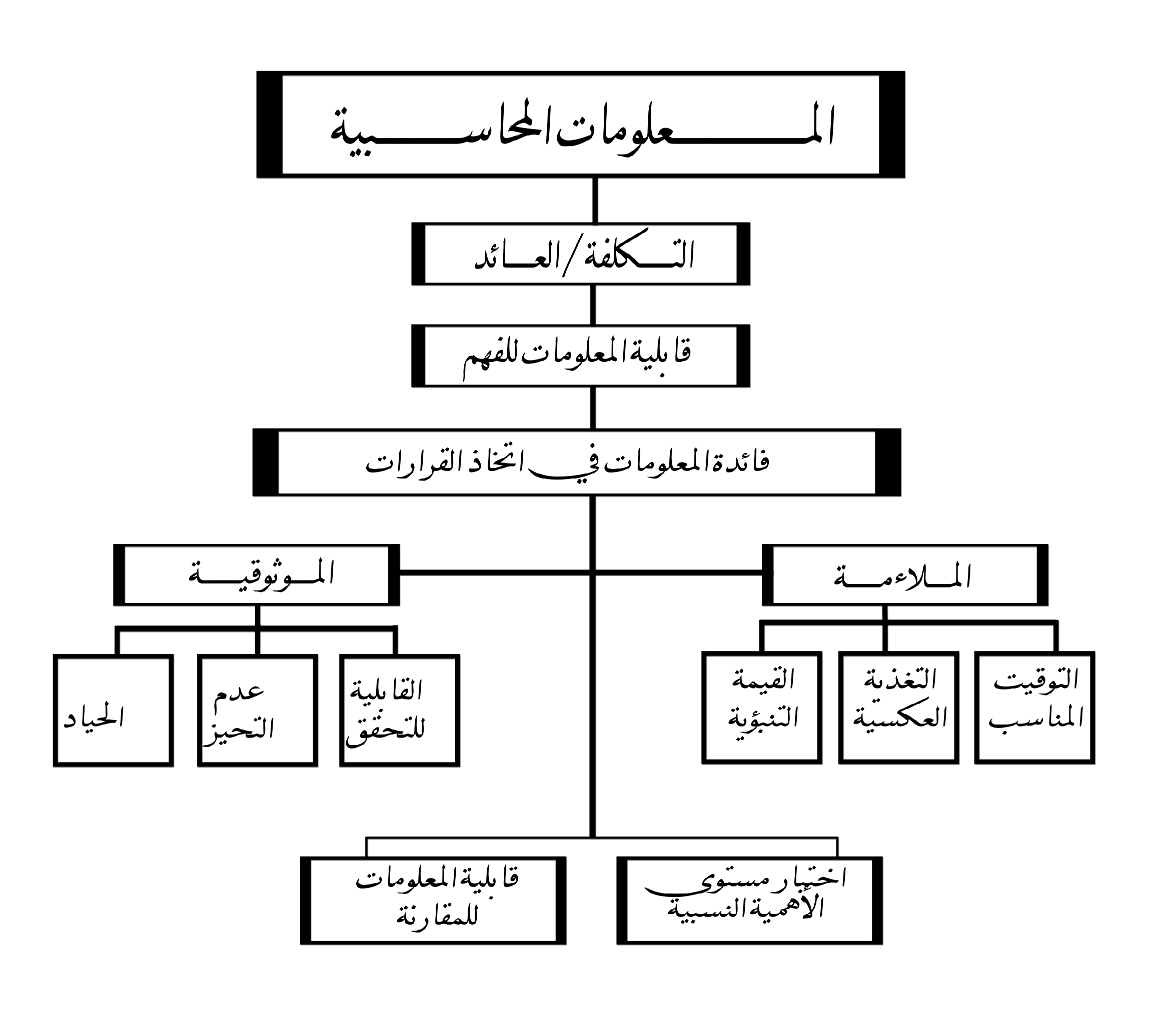
- القابلية للتحقق Verifiability ، وذلك كأن يصل عدد من المدققين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية.
- الحياد (عدم التحيز) Neutrality ، بمعنى أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن فائدة جهة مستخدمة، للمعلومات على حساب جهة أخرى ذات علاقة.
- الصدق في العرض Representational Faithfulness ، يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام المحاسبية من ناحية، والأحداث الاقتصادية الخاصة فيها من ناحية ثانية.

وفي الممارسة العملية غالباً ما تكون عملية تخفيف التوازن بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مطلباً ضرورياً لكي تحقق البيانات المالية الأهداف التي أعدت من أجلها[1].

للمزيد انظر:

[1] مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٣**، مرجع سابق، ص ، ط ١٨.

ويوضح الشكل التالي الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية:



الشكل رقم (٧)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1].

مما سبق يلاحظ اختلاف متخذو القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها، وأساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها، وفي المعلومات المتاحة لهم، وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات. وحتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين، وبين القرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم understandability وهي المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الدراية المحاسبية، بإدراك مغزى تلك المعلومات.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد

آلية تحليل البيانات والاختبارات التمهيدية

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

[1] الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ١٩٧.

٣-١ تمهيد :

احتوى هذا الفصل على أساليب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة، بالإضافة إلى الاختبارات التمهيدية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

٣-٢ آلية تحليل البيانات والاختبارات التمهيدية :

٣-٢-١ أداة الدراسة ومكوناتها وآلية توزيعها واستردادها:

تم تحقيق أهداف الدراسة باعتماد الباحث في جمع البيانات اللازمة على نوعين من البيانات وهي كما يلي :

- البيانات الثانوية :

تمثلت في مجموعة الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة ، والمؤتمرات والدورات العلمية في هذا المجال، والقوانين والأنظمة والتشريعات الرسمية ذات العلاقة بالحاكمية المؤسسية وجودة المعلومات المحاسبية، بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة، والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إجراء الدراسة الميدانية.

- البيانات الأولية :

حققت الدراسة أهدافها بقيام الباحث بجمع البيانات الأولية بأسلوب الاستقصاء، من خلال تصميم استبانة، تم صياغة فقراتها لتغطي أبعاد متغيرات الدراسة، وتم تسليمها باليد لأفراد عينة الدراسة، حيث تم استطلاع آرائهم حول أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وقد احتوت الاستبانة على قسمين وضّحت الفكرة الأساسية التي تدور حولها أسئلة الاستبانة، وفيما يلي شرحاً موجزاً لهذه الأقسام:

القسم الأول : تكوّن من الخصائص الأساسية لأفراد عينة الدراسة من خلال (7) أسئلة تحتوي على البيانات الديموغرافية والأساسية للمجيب.

القسم الثاني : اشتمل على الأبعاد التالية :

البعد الأول : هدفه قياس أبعاد المتغيرات المستقلة للدراسة من خلال (31) سؤالاً، تم توزيعها على ستة محاور ركزت على قياس المتغير المستقل.

البعد الثاني : هدفه قياس المتغير التابع و المتمثل في جودة المعلومات المحاسبية، حيث تضمنت (6) أسئلة.

وقد تم توزيع (94) استبانه، استرد منها (86) استبانة من الاستبانات الموزعة واستبعد منها (3) استبانات غير صالحة وقد تم إخضاع (83) استبانه للتحليل من الاستبانات الموزعة، وكما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	94	%100
الاستبانات المستردة	86	% 91.5
الاستبانات الغير صالحة للتحليل	3	%3.2
الاستبانات الخاضعة للتحليل	83	%88.3

٣-٢-٢ آلية وإجراءات تحليل ومعالجة بيانات الاستبانة:

في سبيل تيسير إجراءات التحليل الإحصائي للبيانات، فقد تم تحديد مجال للإجابات، بإعطاء خمسة بدائل لإجابات كل سؤال، وهي (موافق جداً ، موافق ، موافق بدرجة متوسطة ، غير موافق ، غير موافق إطلاقاً) لمعرفة رأي الأفراد حول أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وحددت درجاتها من خلال استخدام مقياس ليكرت خماسي الدرجات(Five

Point likert Scale) لإجابات عينة الدراسة حيث تم تحديد الأرقام(**1.2.3.4.5**) ووفقاً لما يبينه الجدول التالي: جدول رقم (٢)

درجات إجابات عينة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
5	4	3	2	1

استناداً إلى ذلك، فأن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي :

مرتفع	متوسط	منخفض
3.5 فما فوق	3.49 – 2.5	2.49 - 1

(**1– 2.49**) تعني درجة متدنية، و (**2.50– 3.49**) تعني درجة متوسطة، و (**3.5– 5**) تعني درجة عالية .

٣-٢-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليليها، لهذا فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية، ومنها برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)[1]؛ لاختبار فرضياتها، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها؛ لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء متغيرات الدراسة، وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

أولا : التحليل الوصفي (**descriptive analysis**) اعتمد هذا التحليل على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية.

ثانيا : الإحصاء الاستدلالي (**inferential analysis**) من خلال ما يلي :

- الاختبارات التمهيدية.

---

[1] محمد بلال الزعبي، وعباس الطلافحة، **النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان ، الأردن، ٢٠٠٦.

- تحليل الانحدار المتعدد (**multiple regression**) ؛ لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٣-٢-٤ تطوير أداة الدراسة :

انطوت عملية تطوير الاستبانة على عدة خطوات، حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، ولذلك تم اعتمادها واستخدامها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات بما يلي :

- تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها المتعلقة بمجالات الحاكمية المؤسسة، وجودة المعلومات المحاسبية، حيث قام الباحث بتبويب أسئلة الاستبانة على عدة محاور، وقام المشرف بمراجعتها؛ للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الدراسة الأساسية.
- لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة، ومدى قدرتها على قياس المتغيرات، قام الباحث أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري، بعرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛ بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة حيث تم تحكيمها من قبل (١٤) أستاذاً جامعياً من مختلف الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بالملحوظات والآراء التي أبداها المحكمون، التي توافقت الآراء حولها.
- بموجب الملحوظات التي أبداها الأساتذة المحكمون، تم تعديل أداة الدراسة.

٣-٢-٥ الاختبارات التمهيدية :

هدفت هذه الاختبارات إلى التأكد من الأداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة، قد قاست فعلياً ما ينبغي قياسه، وهدفت إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة، ومن الاختبارات التي تم استخدامها في هذه الدراسة :

- **ثبات الأداة (Reliability)**

لاختبار أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (**Cronbach Alpha**)؛ لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة ويفسر (Sekaran, 2003) معامل الثبات الداخلي بين الإجابات بأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذه المقياس هي **60%** فأكثر [١].

---

[1] Uma , Sekraran **, Research Method for Business : A Skill Building Approach** , 7th Edition , John Wiley and Sons , New York , 2003 , P .(445) .

وقد أظهرت نتائج احتساب هذا المعامل أن الثبات في الفقرات كان عالياً جداً، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة في اختبار الفرضيات، كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات الدراسة

المجال	الفرضية	عدد الأسئلة	محور القياس	قيمة معامل ألفا
مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية	الفرعية الأولى	5	الأول	0,85
مبدأ حماية حقوق المساهمين	الفرعية الثانية	6	الثاني	0,86
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	الفرعية الثالثة	4	الثالث	0,79
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	الفرعية الرابعة	4	الرابع	0,83
مبدأ الإفصاح و الشفافية	الفرعية الخامسة	6	الخامس	O,84
مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	الفرعية السادسة	6	السادس	0,90
جودة المعلومات المحاسبية	المتغير التابع	6	السابع	0,86
الأداة ككل		**37**	**عام**	**0,96**

- **اختبار قوة نموذج الدراسة :**

تم استخدام معامل التباين التضخمي Variance Infalation للتأكد من أن أسئلة كل فرضية لا تصلح إلا لها فقط، ولا تصلح لغيرها من الفرضيات، بحيث لا يوجد تداخل فيما بينها.

جدول رقم (٤) اختبار قوة نموذج الدراسة

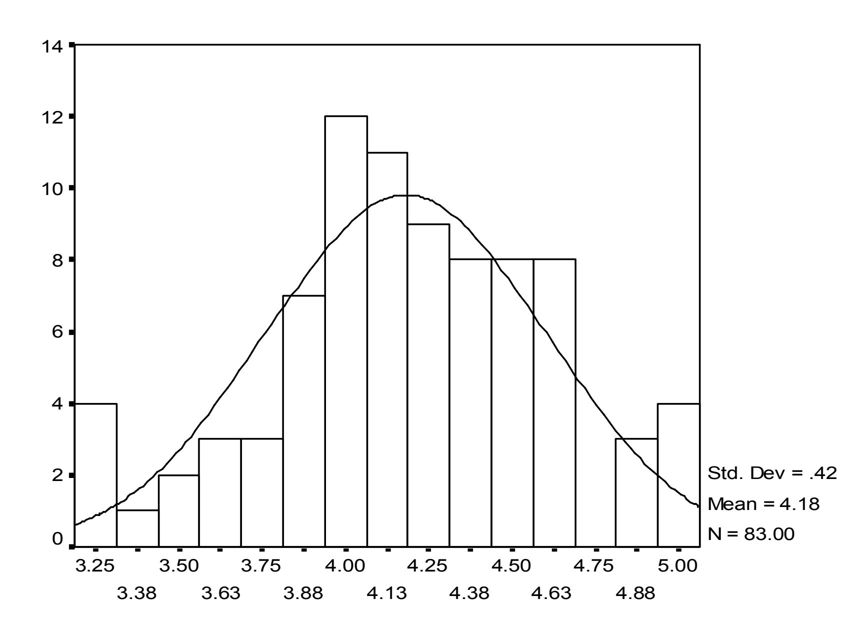
Model	VIF
مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية	2.883
مبدأ حماية حقوق المساهمين	2.841
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	2.530
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	2.835
مبدأ الإفصاح والشفافية	3.407
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	2.301

وبما أن قيمة (**VIF**) أقل من (**10**) لجميع المتغيرات، فإن ذلك يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، مما يعكس قوة نموذج الدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي والعلاقة الخطية للبيانات:**

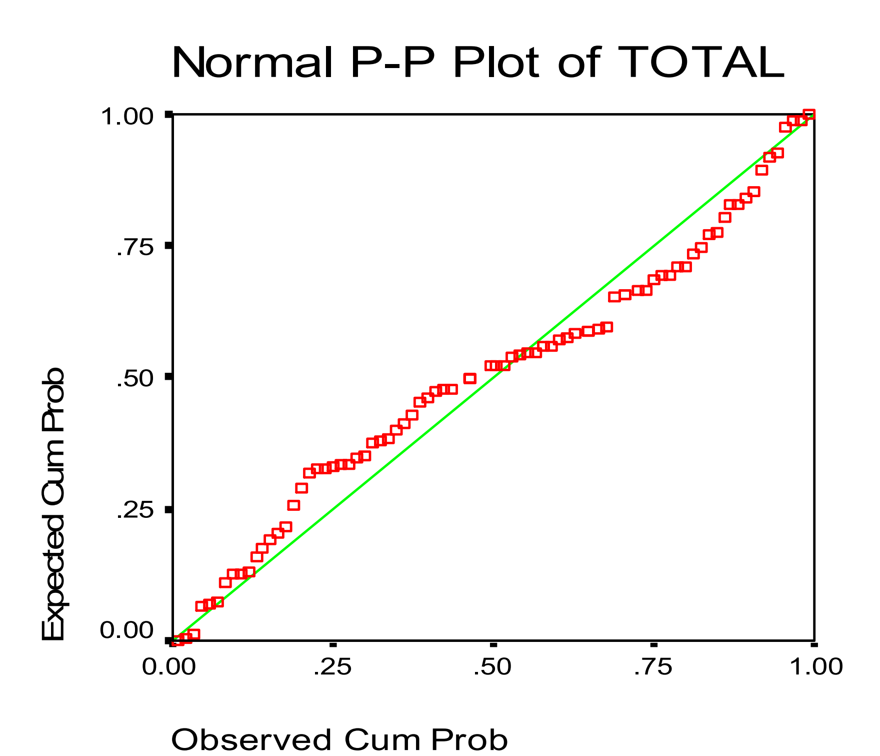
بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي، والعلاقة الخطية في الإجابات بعد جمع بيانات الدراسة.

وبالنسبة للتوزيع الطبيعي فإن الشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (٨)
التوزيع الطبيعي للبيانات

أما نتائج العلاقة الخطية فقد أشار الشكل التالي إلى أن شكل العلاقة خطية، ولا يوجد دليل في البيانات الحالية يدل على عدم وجود علاقة غير خطية.



الشكل رقم (٩)

شكل العلاقة الخطية

٣-٣ تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٣-٣-١ تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين :

توزيع المستجيبين حسب الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٥) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	66	% 79.5
	أنثى	17	% 20.5
العمر	أقل من 25 سنة	8	% 9.6
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	49	% 59.0
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	18	% 21.7
	45 سنة فأكثر	8	% 9.6
الشهادة المهنية الحاصل عليها	JAC	9	% 10.8
	CPA	16	% 19.3
	CMA	12	% 14.5
	ACPA	1	% 1.2
	غير ذلك	45	% 54.2
المسمّى الوظيفي	مدير دائرة التدقيق الداخلي	6	% 7.2
	مدق خارجي(محاسب قانوني)	14	% 16.9
	مدقق داخلي	57	% 68.7
	غير ذلك	6	% 7.2
سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي	أقل من 5 سنوات	33	% 39.8
	من 5 سنوات وأقل من 10سنوات	26	% 31.3
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	13	% 15.7
	من 15 سنة فأكثر	11	% 13.3
المشاركة في دورات	الحاكمية المؤسسية	25	% 30.1
	التدقيق والرقابة الداخلية	47	% 56.6
	الإفصاح والشفافية	1	% 1.2
	أخرى	10	% 12.0

- يلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) أن غالبية أفراد عينة الدراسة في متغير الجنس هم مـــن الذكور، إذ بلغت نسبتهم (79.5 %) من أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (20.5 %) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعكس طبيعة المهنة أو الوظيفة.

- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة كانوا ضمن الفئة العمرية (من 25 سنة إلى 35)، إذ بلغت نسبتها (59.0 %) ثم تلتها الفئة العمريـــة (35 – 45 ســـنة) بنســـبة (21.7 %) ، ودل ذلك على وجود تناسق بين العمر والخبرة لدى إفراد عينة الدراسة.

- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة، ممن يعملون كمـــدققين داخلـــين، حيث بلغت نسبتهم (68.7 %)، يليهم فئة المدققين الخارجين ونسبتهم (16.9 %) .

- يلاحظ من الجدول المذكورسابقاً أن أكثر أفراد عينة الدراسة ممـــن خبـــرتهم بـــين (5 – 10 سنوات) بلغت نسبتهم (31.3 %)، ثم تلتهم الفئة التي خبرتهم من(15 سنة فأكثر) ونســـبتهم (13.3 %)، ووجود تناسق بين العمر وسنوات الخبرة الوظيفية، إضافة إلى التخصص يعـــد مؤشراً ايجابياً، خاصة في الفئة التي خبرتهم من (15 سنة فأكثر)، مما يعزز القدرة العلميـــة على استيعاب أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بصورة مناسبة، تساعد في تدعيم الحكـــم علـــى فرضيات الدراسة .
- يلاحظ من الجدول المذكور أن أكثر أفراد عينة الدراسة ممن شاركوا فـــي دورات (التـــدقيق والرقابة الداخلية)، حيث بلغت نسبتهم (56.6 %)، ثم تلتهم الفئة الذين شـــاركوا فـــي دورات (الحاكمية المؤسسية) ونسبتهم (30.1 **%**) . ومشاركة غالبية أفراد عينة الدراسة في دورات التدقيق والرقابة الداخلية، ودورات الحاكمية المؤسسية الذي مثّل المتغير المستقل في الدراسة إضافة إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادات مهنية متخصصة، يدل علـــى أن جميع أفراد عينة الدراسة مؤهلون بشكلٍ كافٍ لفهم أسئلة الاستبانة، والإجابة عنها بـــآراء تعزز من الاعتماد عليها في التحليل .

٣-٤ تحليل البيانات المتعلقة بمجالات الدراسة:

ولغرض وصف أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية ، قام الباحث باستخراج الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وتوضح الجداول التالية ذلك:

جدول رقم (٦) المجال الأول: مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية

الرقم	مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يوفر البنك هيكلاً للحاكمية يشجع على الشفافية والإفصاح	4.19	٠.57	4
٢	يصاغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل البنك ضمن إطار الحاكمية المؤسسية للبنك	4.37	٠.65	2
٣	يلبي إطار الحاكمية متطلبات البنك المركزي ، ومصالح المساهمين، والجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك	4.53	٠.70	1
٤	يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن مدى التزام إدارة البنك بتطبيق بنود الحاكمية المؤسسية	4.22	٠.66	3
٥	يقوم البنك بنشر معلومات دليل الحاكمية المؤسسية بعد اعتماده من مجلس الإدارة، بحيث تتوفر نسخة منه على موقعه الالكتروني	4.06	٠.81	5
المجال الكلي/ مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية		4.27	٠.54	

يبين الجدول رقم (٦) أن درجة قياس مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (**٤.٠٦-٤.٥٣**) فقد احتلت الفقرتان (٣، ٢) المرتبة الأولى والثانية على التوالي، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.53 , 4.37) على التوالي وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (4) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.22)، وجاءت الفقرة (5) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (4.06). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية (4.27) .

جدول رقم (٧) المجال الثاني: مبدأ حماية حقوق المساهمين

الرقم	مبدأ حماية حقوق المساهمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تأمين وسائل وإجراءات لتسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم مع الجهات المعنية بما يحفظ حقوق المساهمين	4.30	0.57	1
٢	توفر معلومات كاملة عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في البنك (كالتعديل في النظام الأساسي للبنك) أو طرح أسهم إضافية	4.30	0.65	1
٣	تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأعمال البنك بما في ذلك معلومات دقيقة عن القواعد التي تحكم الاجتماع السنوي للهيئة العامة ومن بينها قواعد التصويت بشكل يتيح فرصة المشاركة الفعالة لهم	4.19	0.63	3
٤	توفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك	3.94	0.63	4
٥	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ	3.89	0.66	5
٦	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي العمليات و الصفقات غير العادية	3.87	0.65	6
	المجال الكلي/ مبدأ حماية حقوق المساهمين	4.08	0.49	

يبين الجدول رقم (٧) أن درجة قياس مبدأ حماية حقوق المساهمين في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.87–4.30) فقد احتلت الفقرتان (2,1) المرتبة الأولى، إذ بلغ الوسط الحسابي لكل من الفقرتين (4.30) وهو أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة (3) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.19)، وجاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.87). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ حماية حقوق المساهمين (4.08) .

جدول رقم (٨) المجال الثالث: مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين

الرقم	مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يقوم البنك بالمساواة في تزويد المساهمين(ومنهم الأقلية والأجانب) بالمعلومات الهامة والملائمة عن استثماراتهم في البنك بما في ذلك معلومات عن حقوق التصويت قبل شراء الأسهم	3.82	0.62	3
٢	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بأعضاء بمجلس الإدارة قد تتصل بعمليات البنك	4.20	0.71	2
٣	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بالمديرين التنفيذيين قد تتصل بعمليات البنك	4.27	0.68	1
٤	يضمن البنك عدم جواز التداول الداخلي للمعلومات المالية وغير المالية بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط	3.65	٠.72	4
المجال الكلي/ مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين		3.98	٠.54	

يبين الجدول رقم (٨) أن درجة قياس مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.65–4.27) فقد احتلت الفقرتان (2,3) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.27 , 4.20) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (١) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.82)، في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.65). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين (3.98) .

جدول رقم (٩) المجال الرابع: مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية

الرقم	مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يوفر البنك آليات تضمن المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك	4.18	٠.58	1
٢	يوفر البنك المعلومات الملائمة عن أعماله والتي تمكن أصحاب المصالح من القيام بدورهم بكفاءة	3.96	٠.61	4
٣	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحفظ	4.05	٠.66	3

	الحقوق القانونية لجميع الأطراف والتي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة مع البنك			
٤	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحقق الاستدامة للبنك على أسس مالية سليمة	4.11	٠.66	2
المجال الكلي/ مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية		4.07	٠.51	

يبين الجدول رقم (٩) أن درجة قياس مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.96-4.18) فقد احتلت الفقرتان (4,1) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.18 , 4.11) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.05)، وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.96). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية (4.07) .

جدول رقم (١٠) المجال الخامس: مبدأ الإفصاح و الشفافية

الرقم	مبدأ الإفصاح و الشفافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمه بالمستندات تزود بها بورصة عمان عند الحاجة	4.61	0.60	2
٢	يتضمن التقرير السنوي للبنك تقريراً من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysisمع تعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة	4.45	0.63	3
٣	توفر الحاكمية في البنك قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين بالتوقيت المناسب	4.02	0.62	4
٤	قدرة المعلومات عند استخدامها على عمل خيارات مستقبلية بشكل يلائم احتياجات المستخدمين	3.84	0.61	5
٥	قدرة المعلومات عند استخدامها على تقييم نتائج الاختيارات السابقة مما يؤكد صحة توقعات المستخدمين	3.83	0.60	6
٦	تعد المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية بحيث يتمكن المستخدمون من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية	4.66	0.52	1
المجال الكلي / مبدأ الإفصاح و الشفافية		4.23	0.44	

يبين الجدول رقم(١٠) أن درجة قياس مبدأ الإفصاح و الشفافية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.83–4.66) فقد احتلت الفقرتان(1,6) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.66 ,4.61) وهي أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة(2) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.45)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.83). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ الإفصاح و الشفافية (4.23).

جدول رقم (١١) المجال السادس: مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة

الرقم	مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء	4.43	0.58	4
٢	التأكد من أن جميع مخاطر البنك تم إدارتها بشكل سليم	4.51	0.66	3
٣	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي	4.43	0.58	4
٤	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك	4.35	0.70	6
٥	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري في البيانات المالية للبنك	4.52	0.63	1
٦	التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك	4.52	0.68	1
المجال الكلي/ مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة		4.45	٠.53	

يبين الجدول رقم (١١) أن درجة قياس مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (4.35–4.52) فقد احتلت الفقرتان (6,5) المرتبة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.52) وهو أعلى المتوسطات الحسابية، واحتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.45)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ

الوسط الحسابي لها (4.35). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ مبدأ مسئوليات مجلـــس الإدارة (4.45) .

جدول رقم (١٢) المجال السابع: جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	جودة المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	قيام البنك بتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية يزيد من درجة الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات	4.14	٠.52	3
٢	للحاكمية المؤسسية المطبقة في البنك دور في حماية حقوق المساهمين بما في ذلك ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الخاصة باستثماراتهم بشكل يؤدي إلى تحقيق جودة هذه المعلومات	3.99	٠.57	4
٣	المساواة في المعاملة بين المساهمين بما في ذلك حصولهم على معلومات محاسبية ملاءمة وموثوقة في ظل الحاكمية للبنك له دور في تحقيق جودة هذه المعلومات	3.86	٠.62	5
٤	قيام أصحاب المصالح بأداء دورهم في الحاكمية المؤسسية للبنك يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات	3.82	٠.62	6
٥	للحاكمية المؤسسية في البنك دور في تحقيق الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية من خلال التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة هذه المعلومات	4.25	٠.60	2
٦	قيام مجلس إدارة البنك بأداء دوره في ظل الحاكمية المؤسسية يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بما يحقق جودة هذه المعلومات	4.35	٠.65	1
المجال الكلي/ جودة المعلومات المحاسبية		4.06	٠.46	

يبين الجدول رقم (١٢) أن درجة قياس جودة المعلومات المحاسبية في جميع الفقرات مرتفعة وقد تراوح الوسط الحسابي بين (3.82–4.35) فقد احتلت الفقرتان (6,5) المرتبتان الأولى والثانية، إذ بلغت المتوسطات الحسابية (4.35 , 4.25) على التوالي وهي أعلى متوسطات حسابية، واحتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.14)، وجاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.82). وبلغ الوسط الحسابي للمجال الكلي/ جودة المعلومات المحاسبية (4.06) .

٣–٥ نتائج واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد :

بيّن الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية.

جدول الرقم (١٣)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية .

المتغيرات المستقلة	قيمة (T) المحسوبة	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار β	معامل الانحراف المعياري (Beta)	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية (a)
مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية	2.892	0.831	0.69	0.262	0.313	28.283	0.005
مبدأ حماية حقوق المساهمين	1.758			0.179	0.189		0.083
مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين	4.353			0.381	0.442		0.000
مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية	- 0.322			- 0.031	- 0.035		0.748

مبدأ الإفصاح والشفافية.	- 0.597			- 0.073	- 0.070		0.553
مبدأ مسئوليات مجلس لإدارة	1.626			0.137	0.157		0.108

تبين من الجدول رقم (١٣) أن قيمة (R) بلغت (0.831) وهي قيمة دالة إحصائياً، وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين مبادئ الحاكمية المؤسسية، وجودة المعلومات المحاسبية، كما بلغت قيمة (R Square) (0.69) وهي قيمة دالة إحصائياً، وتفسر قدرة مبادئ الحاكمية المؤسسية في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية.

كما بلغت قيمة الاختبار (F) (28.283) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α =0.05)، وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وبذلك ترفض الفرضية العدمية الرئيسية.وتتفق النتيجة التي توصلت لها هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (خليل،٢٠٠٥) من حيث دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وما توصلت إليه دراسة (محفوظ،٢٠٠٩) ودراسة(Asian Development Bank Institute,2004) ودراسة(Kipper & Lover,2003) ودراسة(Bauer & Gaunter , 2003) من حيث الأثر في قيمة الشركة، وكذلك ما توصلت إليه الدراسات السابقة (قباجه،٢٠٠٨) ودراسة (الهنيني،٢٠٠٤) ودراسة(Drabbet & Zimmermann, 2003) من حيث الأثر في الأداء المالي، ودراسة (جمعة،٢٠٠٣) من حيث الأثر على جودة التقارير المالية، كما يتفق الباحث مع ما توصلت إليه دراسة(أبو زر،٢٠٠٦) بأن هناك اتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الأردنية مع مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن OECD لعام ٢٠٠٤م.

كما يظهر من جدول رقم (١٣) أن متغير مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين من أكثر المتغيرات تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة (β) (38.1%) وقيمة (T) (4.353) وهي قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، وبهذا ترفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، يليه متغير مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية.حيث بلغت قيمة (β) (26.6%) وقيمة (T) (2.892) وهي قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لمتغير مبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، وبهذا ترفض

الفرضية العدمية الفرعية الأولى،وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو زر،٢٠٠٦) من حيث أنه لا يوجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية، ويعزى السبب في ذلك إلى فارق السنوات، حيث ألزمت القوانين والتشريعات الأردنية الشركات المدرجة في بورصة عمّان بالإفصاح عن الالتزام ببنود الحاكمية المؤسسية، وبيان الأسباب في حال عدم الالتزام ببعض من تلك البنود، حيث يرى الباحث ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها في هذه الدراسة من أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بدليل خاص للحاكمية المؤسسية متوفر على الموقع الالكتروني للبنك، وموجود لدى جمعية البنوك في الأردن. يليه متغير مبدأ حماية حقوق المساهمين حيث بلغت قيمة (β) (17.9%) وقيمة (T) (1.758) وهي قيم موجبة و غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة(مطر و نور،٢٠٠٦) إلى جوانب الخلل في تطبيق الحاكمية المؤسسية. يليه متغير مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة حيث بلغت قيمة (β) (13.7%) وقيمة (T) (1.262) وهي قيم موجبة و غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية السادسة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(آل غزوي،٢٠١٠) من حيث عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح، وكذلك ما أشارت إليه دراسة(مطر و نور،٢٠٠٦) عن عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وما توصلت إليه دراسة(أبو زر،٢٠٠٦) عن عدم وجود نصوص قانونية واضحة بشأن ما يتعلق بعدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واق للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة. يليه متغير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية حيث بلغت قيمة (β) (3.1- %) وقيمة (T) (0.322-) وهي قيم سالبة و غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود أثر سلبي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية الرابعة، وأخيراً جاء متغير مبدأ الإفصاح و الشفافية حيث بلغت قيمة (β) (7.3-) وبلغت قيمة (T) (0.597-) وهي قيم سالبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05)، وهذا يدل

على وجود أثر سلبي وغير دال إحصائياً لمتغير مبدأ الإفصاح و الشفافية على جودة المعلومـات المحاسبية، تقبل الفرضية الفرعية العدمية الخامسة،ويتفق في ذلك مع ما توصلت إليه دراسـة (أبو زر،٢٠٠٦) بوجوب أن يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين، كما تتفق هـذه النتيجـة مـع مـا توصـلت إليـه دراسـة (آل غـزوي،٢٠١٠) بتفـاوت مسـتوى الإفصـاح فـي القـوائم الماليـة، ومـا توصـلت إليـه دراسة(قباجه،٢٠٠٨) بأن الشركات الأكثر جودة في ممارسة الحاكمية أكثر قدرة على التحوط.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج :

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها في الفصل السابق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابية مرتفعة للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابية لمبدأ توفر إطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية ايجابية لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على وجودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

٤-٢ التوصيات :

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدّم الباحث التوصيات التالية :

- ضرورة سعي البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان إلى تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية لديها، لما لها من دور هام في عمل البورصة والاقتصاد الوطني بشكل عام.
- ضرورة قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه ومسؤولياته على نحو فعّال، في ظل الحاكمية المؤسسية.
- ضرورة تفعيل دور أصحاب المصالح لما لهم من دور ايجابي في الحاكمية المؤسسية، و تحقيق استدامة البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان على أسس مالية سليمة، من خلال توفير البنوك الآليات، والمعلومات التي تضمن المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على الأداء.
- ضرورة أن قيام البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان بتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وإشراك العاملين لديها في دورات تتعلق بالإفصاح والشفافية، كواحد من أهم متطلبات المرحلة الحالية؛ لتحقيق المصداقية في المعلومات المحاسبية، وإعادة ثقة المستثمرين فيها.
- ضرورة اتجاه البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان نحو تفعيل دورهم الاجتماعي في المجتمع المحلي، كواحد من متطلبات المرحلة الحالية للحاكمية المؤسسية.
- يوصي الباحث الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة على ضرورة تضمين خطط التدريس ذات العلاقة، مفهوم الحاكمية المؤسسية نظراً لأهميته من الناحية النظرية والعملية.

المصادر والمراجع :

أولاً: المراجع العربية :

الكتب :-

١. القرآن الكريم.
٢. إبراهيم أحمد، **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠.
٣. إبراهيم الجزراوي، وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٤. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وقواعد وأخلاق المهنة** ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.
٥. اتحاد المصارف العربية، **الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً** ،٢٠٠٣.
٦. أحمد عبد العال وإسماعيل جمعه،" **المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات**"، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣.
٧. حاكم الربيعي ، وحمد راضي ، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر** " الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ،الأردن ، ٢٠١١.
٨. دونالد كيسو، وجيري و يجانت ، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب، أحمد حجاج، الطبعة العربية الثانية، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩.
٩. رضوان حنان ، " **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية**"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان ، الأردن،٢٠٠٥.
١٠. ريتشارد شرويدر، وآخرون، " **نظرية المحاسبة** "، تعريب، خالد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية،٢٠٠٦.
١١. زكريا مطلق الدوري، واحمد علي الصالح،إدارة الأعمال الدولية-منظور سلوكي واستراتيجي-الطبعة العربية،منشورات دار اليازوري، عمان، الأردن،٢٠٠٩ .
١٢.صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
١٣.طارق حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني، عرض القوائم المالية (٢) ، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٢.
١٤. طارق عبد العال حماد ، " **حوكمة الشركات – المفاهيم ، المبادئ ، التجارب** " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥.
١٥.عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،الطبعة الأولى،منشورات ذات السلاسل،الكويت، ١٩٩٠.

١٦. عبد الفتاح الصحن ، ومحمد سرايا ، **الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي** ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣.

١٧. عبد الوهاب نصر ، وشحاته السيد ،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦م.

١٨. عطا الله خليل ، محمد العشماوي ، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة** ، مكتبة الحرية ، مصر، ٢٠٠٨.

١٩. علاء فرحان طالب،وإيمان المشهداني،**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**،دار صفاء،عمان،الأردن،٢٠١٠ .

٢٠. كمال الدين الدهراوي،" **تطوير نظام المعلومات المحاسبي**" ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

٢١. محسن الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

٢٢. محمد بلال الزعبي، وعباس الطلافحة، **النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**،الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان ، الأردن، ٢٠٠٦.

٢٣. محمد سليمان ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي و الإداري** " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٦م.

٢٤. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية-الدورة المحاسبية**- الطبعة الرابعة، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٢٥. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣ .

٢٦. مركز المشروعات الدولية الخاصة ، كاترين ل. كوشتا هلباينج، وجون، وسو ليفيان، ٢٠٠٢.

٢٧. مصطفى سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٢٨. مصطفى كمال الدين الدهراوي ، ومحمد سرايا السيد ، " **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** " ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٦،

٢٩. مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF ، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٣**، م.م.د.ا، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.

الرسائل الجامعية :-

١. أحمد محفوظ،:" **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٢. إيمان الهنيني ، "**المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات المستثمرين**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
٣. إيمان الهنيني ، "**تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤.
٤. حسين آل غزوي ، " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** "،رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١٠.
٥. درويش فيصل مراد ، " **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية** " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، سورية ، ٢٠٠٨.
٦. عدنان قباجه ،"أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨.
٧. عفاف إسحق أبو زر ، " **إستراتيجية مقترحة لتحقيق فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦.
٨. محمد الشحادات ، " **أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ .

الدوريات :-

١. احمد حلمي جمعه ، " **التحكم المؤسسي وأبعاد التطوير في مهنة التدقيق الداخلي** " ، المجلة العلمية ، العدد الثاني،٢٠٠٤.
٢. محمد أحمد إبراهيم خليل،"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية** "**دراسة نظرية تطبيقية**" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد الأول،٢٠٠٥.

٣. محمد مطر ، " **أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية**" ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد ٣٦ ، العدد ٢ ،٢٠٠٩.

٤. محمد مطر، وعبد الناصر نور،"**مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد الثالث،العدد الأول،٢٠٠٧.

المؤتمرات والدورات العلمية :-

١. محمد مطر، **دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز تفعيل التحكم المؤسسي،** المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، للفترة من ٢٤- ٢٥ أيلول ٢٠٠٣.

٢. محمود أبو الوفا ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، المملكة المتحدة، لندن، **حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية،** مشاركة ٢٠٠٩/١١/١٤.

٣. مروان شحادة ، **الحاكمية المؤسسية** ، الجزء الأول ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، دورة من ٥/٢٧ - ٢٠٠٧/٥/٣١.

٤. مصطفى السعدني ، بحث عن: **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات،** مقدم إلى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة) الإمارات العربية المتحدة ، في الفترة من ٤- ٥ ديسمبر٢٠٠٧.

القوانين والأنظمة والتشريعات :-

١. قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.
٢. قانون الشركات رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٧.
٣. قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ .
٤. قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.
٥. دليل الحاكمية المؤسسة للبنوك في الأردن لسنة ٢٠٠٧.
٦. دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

المصادر :-

١. مجمع اللغة العربية الأردني .
٢. جمعية البنوك في الأردن.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Books :

1. George W. Reynolds, **Information Systems for Managers**, St. Paul: West Publishing Company, 1992.
2. Gleen A. Basset and Harvard Y. Weather bee," **Personnel System and Data Management** ",2005.
3. Khan & Jain ,"**Financial Management**", Fourth Edition, Tata McGraw-Hill publishing company limited,2004.
4. Marshall B. Romney and Paul J. Steinhart, "**Accounting Information Systems**" E11, New Jersey ,U.S.A,2009.
5. Uma , Sekraran , **Research Method for Business : A Skill Building Approach** , 7th Edition , John Wiley and Sons , New York , 2003.

Articles :

1- Coleman, A. and Bike, N. " **The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm performance: Experience From Ghana**", Journal of Corporate Governance,2006.

2 - Kipper ,L.F, and Lover, I, **Corporate Governance Investor Protection and Performance in Emerging Markets**. Journal of Corporative Finance , 2003.

3- Drabbet, W. Schillhofer, A. and Zimmermann, H. **Corporate Governance and Expected Returns : The case of Germany**, working paper, University of Basel,2003.

4 -Asian Development Bank Institute , **"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Republic of Korean , Malaysia, and Thailand**" : ADBI,2004.

5 ˉ Bauer , rob and Gaunter , najta , "**good corporate governance pay off** ", retrieved on march,2007 , from www . irglobalrankinges . com /m2site/erg/arguivos/cg – Bauer – study .

6 - Ross , M , " **The Race Towards Transparency : An Experimental Investigation** " , Economic Notes , 2002 .

7 ˉ Irvin N. Glam ,"**Internal Audit's Role in Governance , Risk and Control** ", CIA Review , 2004.

8- Arab Society of Certified Accountants & Tall Abu-Ghazaleh Co. International, " **A guide to Corporate Governance** ", Jordan, 2006.

9- Silvia & AMERCO, " **Framework for Assessing the Quality of Bank Management and Governance**", Central Bank at Brazil, 2005.

Internet :

1-OECD, Organization for Economic Co-operation and Development Publication Services, " **Principals of Corporate Governance** ", http:/www.oecd.org.

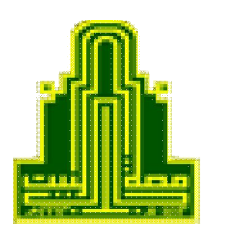
2- .http://www.oecd.org/1999

3- .www.oecd.org/dev/publication/tpla.htm.2004

الملاحق :

- الاستبانـة.
- قائمة البنوك التجارية الأردنية.
- قائمة مكاتب تدقيق حسابات البنوك التجارية الأردنية
- قانون البنوك رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

برنامج الماجستير

السادة مدققي حسابات البنوك التجارية الأردنية المحترميــــــن.

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **أثر الحاكميـــة المؤسســـية علـــى جـــودة المعلومـــات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان** " وتحقيقـــاً لأهـــداف هـــذه الدراسة تم إعداد الاستبانة المرفقة .

راجياً منكم التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة ،علماً بأن إجابـــاتكم ســـتعامل بالســـرية التامة ولن ُتستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكـــــــم

الباحث : محمد صبحي عبد الله الحميدي المشرف : الدكتور جمال عادل الشرايري

جامعة آل البيت– المفرق– الأردن

(٠٧٩٥٢٢٠٩٧٠)

القسم الأول : المعلومات العامة :-

يرجى وضع إشارة (x) في المكان المناسب :

١- الجنس :

أ- ذكر ☐

ب- أنثى ☐

٢- الفئة العمرية :

أ- أقل من ٢٥ سنة ☐

ب- من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة ☐

ج- من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة ☐

د- ٤٥ سنة فأكثر ☐

٣- المؤهل العلمي :

أ- دبلوم ☐

ب- بكالوريوس ☐

ج- ماجستير ☐

د- غير ذلك ، يرجى تحديده ....

٤- الشهادة المهنية الحاصل عليها :

أ- JAC ☐

ب- CPA ☐

ج- CMA ☐

د- ACPA ☐

ه- غير ذلك ، يرجى تحديد واحدة ....

٥- المسمّى الوظيفي :

أ- مدير دائرة التدقيق الداخلي ☐ ب- مدقق خارجي (محاسب قانوني) ☐

ج- مدقق داخلي ☐ د- غير ذلك، يرجى تحديده ....

٦- سنوات الخبرة في مجال عملك الحالي :

أ- أقل من ٥ سنوات ☐

ب- من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات ☐

ج- من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة ☐

د- من ١٥ سنة فأكثر ☐

٧- هل سبق أن شاركت في دورات أو مؤتمرات أو حلقات نقاش بخصوص :

أ- الحاكمية المؤسسية ☐

ب- التدقيق والرقابة الداخلية ☐

ج- الإفصاح والشفافية ☐

د- أخرى ، يرجى تحديد واحدة ....

القسم الثاني : أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

المتغير المستقل : مبادئ الحاكمية المؤسسية

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية					
١	يوفر البنك هيكل للحاكمية يشجع على الشفافية والإفصاح					
٢	يصاغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل البنك ضمن إطار الحاكمية المؤسسية للبنك					
٣	يلبي إطار الحاكمية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك					
٤	يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن مدى التزام إدارة البنك بتطبيق بنود الحاكمية المؤسسية					
٥	يقوم البنك بنشر معلومات دليل الحاكمية المؤسسية بعد اعتماده من مجلس الإدارة بحيث تتوفر نسخة منه على موقعه الالكتروني					
	مبدأ حماية حقوق المساهمين					
٦	تأمين وسائل وإجراءات لتسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم مع الجهات المعنية بما يحفظ حقوق المساهمين					
٧	توفر معلومات كاملة عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في البنك (كالتعديل في النظام الأساسي للبنك أو طرح أسهم إضافية)					
٨	تزويد المساهمين بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بأعمال البنك بما في ذلك معلومات دقيقة عن القواعد التي تحكم الاجتماع السنوي للهيئة العامة ومن بينها قواعد التصويت بشكل يتيح فرصة المشاركة الفعالة لهم					

٩	توفر معلومات عن هيكل رأس المال في القوائم المالية بشكل يمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة على أداء البنك					

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جدا	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١٠	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ					
١١	يوفر البنك معلومات عن القواعد والإجراءات التي تغطي العمليات و الصفقات غير العادية					
	مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين					
١٢	يقوم البنك بالمساواة في تزويد المساهمين(ومنهم الأقلية والأجانب) بالمعلومات الهامة والملائمة عن استثماراتهم في البنك بما في ذلك معلومات عن حقوق التصويت قبل شراء الأسهم					
١٣	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بأعضاء بمجلس الإدارة قد تتصل بعمليات البنك					
١٤	يوفر البنك معلومات عن وجود أية مصالح خاصة بالمدراء التنفيذيين قد تتصل بعمليات البنك					
١٥	يضمن البنك عدم جواز التداول الداخلي للمعلومات المالية وغير المالية بشكل يحقق الفائدة للأطراف المطلعة فقط					
	مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية					
١٦	يوفر البنك آليات تضمن المشاركة الفعّالة لأصحاب المصالح في المتابعة والرقابة على أداء البنك					
١٧	يوفر البنك المعلومات الملائمة عن أعماله والتي تمكن أصحاب المصالح من القيام بدورهم بكفاءة					
١٨	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحفظ الحقوق القانونية لجميع الأطراف والتي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة مع البنك					
١٩	تعاون أصحاب المصالح مع إدارة البنك بما يحقق الاستدامة للبنك على أسس مالية سليمة					

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	مبدأ الإفصاح والشفافية					
٢٠	المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق وحقيقة أوضاع البنك مدعمه بالمستندات تزود فيها بورصة عمان عند الحاجة					
٢١	يتضمن التقرير السنوي للبنك تقرير من الإدارة التنفيذية يسمى Management Discussion and Analysis مع تعهد البنك بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير تستند إلى البيانات المالية المنشورة					
٢٢	توفر الحاكمية في البنك قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين بالتوقيت المناسب					
٢٣	قدرة المعلومات عند استخدامها على عمل خيارات مستقبلية بشكل يلاءم احتياجات المستخدمين					
٢٤	قدرة المعلومات عند استخدامها على تقييم نتائج الاختيارات السابقة مما يؤكد صحة توقعات المستخدمين					
٢٥	تعد المعلومات المفصح في القوائم المالية عنها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية بحيث يتمكن المستخدمين من إمكانية الاعتماد عليها بطريقة موضوعية					
	مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة					
٢٦	استعراض وتوجيه إستراتيجية البنك وخطط العمل الرئيسية ووضع أهداف الأداء					
٢٧	التأكد من أن جميع مخاطر البنك تم إدارتها بشكل سليم					
٢٨	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي					
٢٩	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للبنك					
٣٠	تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس بمراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك					
٣١	التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك					

المتغير التابع : جودة المعلومات المحاسبية

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) إلى جانب العبارات التالية بما يتلاءم مع إجاباتكم :-

م	الفقرة	موافق جداً	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق إطلاقا
٣٢	قيام البنك بتوفير إطار فعّال للحاكمية المؤسسية يزيد من درجة الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات					
٣٣	للحاكمية المؤسسية المطبقة في البنك دور في حماية حقوق المساهمين بما في ذلك ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الخاصة باستثماراتهم بشكل يؤدي إلى تحقيق جودة هذه المعلومات					
٣٤	المساواة في المعاملة بين المساهمين بما في ذلك حصولهم على معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة في ظل الحاكمية للبنك له دور في تحقيق جودة هذه المعلومات					
٣٥	قيام أصحاب المصالح بأداء دورهم في الحاكمية المؤسسية للبنك يزيد من درجة ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي يحقق جودة هذه المعلومات					
٣٦	للحاكمية المؤسسية في البنك دور في تحقيق الملائمة والثقة للمعلومات المحاسبية من خلال التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة هذه المعلومات					
٣٧	قيام مجلس إدارة البنك بأداء دوره في ظل الحاكمية المؤسسية يزيد من درجة ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية بما يحقق جودة هذه المعلومات					

قائمة البنوك التجارية الأردنية :

التسلسل	اسم البنك
١	البنك العربي
٢	البنك الأهلي الأردني
٣	بنك القاهرة عمان
٤	بنك الأردن
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٦	البنك الأردني الكويتي
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني
٨	البنك التجاري الأردني
٩	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
١٠	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن
١١	بنك الاتحاد
١٢	بنك سوستيه جنرال / الأردن
١٣	بنك المال الأردني

المصدر: جمعية البنوك في الأردن، عمان، وادي صقره،٦٢ شارع موسى بن نصير.

المدققين القانونيين على حسابات البنوك التجارية الأردنية:

التسلسل	اسم المكتب
١	إيرنست و يونغ
٢	ديلويت- الشرق الأوسط

قانون البنوك رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٠ :

المادة (١٥): أ- على البنك الاحتفاظ في مركزه الرئيسي بما يلي :-

- عقد تأسيسه ونظامه الأساسي وتعديلاته.
- سجل بأسماء المساهمين وعدد أسهمهم.
- وثائق محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وقراراته ومحاضر لجنة التدقيق.
- وثائق محاضر اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين وقراراتها.
- تقارير البنك السنوية، والبيانات الخاصة بحساباته، وبمركزه المالي وتقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

- أي بيانات تتطلبها أوامر البنك المركزي.

المادة(٢١): يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن وضع السياسات العامة للبنك والإشراف عليه ويتمتع بالصلاحيات المنصوص عليها في قانون الشركات النافذ المفعول، ويتولى بشكل خاص المهام والصلاحيات التالية:-

- تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك بالعمل بمقتضاه.
- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
- اعتماد سياسة ائتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار، على أن يتم تزويد البنك المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها.
- مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
- التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك أو أي موظف في إدارته العليا أي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات التي يزود بها البنك المركزي .
- وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك التي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها التي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعماله.
- اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالتقيد بأحكام هذا القانون وأية تشريعات أخرى ذات علاقة بأعمال البنك وأنشطته.

المادة(٢٦): يلتزم مدير عام البنك بما يلي:-

- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول فيها.
- تزويد مجلس إدارة البنك بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك، والتأكد من أن جميع أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة، والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير عمل البنك.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها، طبقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضاه.

المادة(٣١):-

- إذا كان للإداري أو لزوجه أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق فيها التعامل أو التعاقد، فعلى هذا الإداري أن يفصح عن هذه المصلحة خطياً، وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد.

المادة(٣٢): تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس الإدارة، من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك، وتستمر اللجنة في عملها طيلة استمرار عضوية مجلس الإدارة ، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

- رقابة مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقرير البنك المركزي، وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملحوظات الواردة في تقرير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، وبصفة خاصة التحقق من تنفيذ أوامر البنك المركزي .
- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية، وسلامتها، ومدى التقيد فيها.

ABSTRACT

" The Effect of Corporate Governance on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks listed in the Amman Stock Exchange "

Prepared by

MOHAMMAD SUBHI ABDALLA ALHUMAIDI

Supervisor

Dr. JAMAL ADEL AL-SHRARYERI

This study aimed to statement The Effect of Corporate Governance on the quality of Accounting Information in Jordanian Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange, through the statement of the effect of the independent variable of Corporate Governance as measured by (the principle of providing an effective framework for Corporate Governance, the principle of equal treatment of Shareholders, the principle of protecting the rights of shareholders , the principle of the role of Stakeholders in Corporate Governance, Disclosure and transparency principle, the principle responsibilities of the Board of Directors in Corporate Governance) on the variable Quality of Accounting Information.

The researcher adopted in the collection of study data to identify the formulation of paragraphs and distributed them to members of the study sample of internal auditors working in public administrations in Jordanian commercial banks, and the Company auditors, have been analyzed for-resolution data using the (SPSS) for the Social Sciences, and a number of statistical methods through descriptive statistics, Kalmtostat calculations, and standard deviations, and percentages, the study hypotheses were tested by multiple regression test.

The study found a primary result: the existence of the Effect of a statistically significant positive high Corporate Governance on the Quality of Accounting Information, the study presented a set of recommendations, most notably the need to seek Jordanian Commercial Banks to enhance the level of Corporate Governance through the activation of the role of Stakeholders in Governance, and activating the principle of disclosure and transparency, and promote the principle of protecting the rights of Shareholders, and the need for the Board of Directors the performance of his duties and responsibilities in an effective manner in light of Corporate Governance.